مستدرك الوسائل

ومستنبط المسائل

تأليف

خاتمة المحدثين

الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي

المتوفى ١٣٢٠ هـ

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

٢٨

بسم الله الرحمن الرحیم

مستدرک الوسائل

کاتب:

محدث نوری ، میرزا حسین

نشرت فی الطباعهٔ:

موسسه آل البیت لاحیاء التراث

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، الخاتمۀمقدمۀج۱

اشارۀ

سرشناسه : نوری، حسین‌بن محمدتقی، ق ۱۳۲۰ - ۱۲۵۴

عنوان و نام پدیدآور : مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل/ تالیف میرزا حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل‌البیت علیهم سلم لاحیاآ التراث

مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البیت(ع)، الاحیاآ التراث، ۱۴ق. = - ۱۳۶.

فروست : (آل‌البیت الاحیاآ التراث؛ ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹)

شابک : بها:۱۲۰۰ریال(هرجلد)

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : این کتاب اضافاتی است بر وسائل الشیعه حر العاملی

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد ۱۵، ۱۳۶۶.

یادداشت : ج. ۱، ۱۸ (چاپ دوم: ۱۳۶۸؛ بهای هر جلد: ۱۷۰۰ ریال)

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق۱۲

موضوع : اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده : حر عاملی، محمدبن حسن، ۱۱۰۴ - ۱۰۳۳ق. وسائل الشیعه

رده بندی کنگره : BP۱۳۶/و۱ ۰/ن۹

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م۶۸-۲۲۰۶

ص: ۱

[مقدمۀ الجزء التاسع عشر]

اشارۀ

↨

ص: ۲

↨

ص: ۳

↨

ص: ۴

↨

ص: ۵

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ و الحمد للّه رب العالمين، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين و على أهل بيته المطهّرين، و صحبه الأوفياء المخلصين، و الرحمة على أرواح علمائنا الأبرار الذين نشروا علوم آل محمّد عليهم السلام الذين من تمسك بحبلهم اهتدى، و تمسك بالعروة الوثقى، و بلغ السعادة القصوى، و نال الدرجات العلى، و من تخلّف عنهم هوى و غوى.

و بعد:

عمد الأوائل من رجال الشيعة الإماميّة إلى جمع كل ما روى من حديث المصطفى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و حديث أهل البيت عليهم السلام ابتداء من صدر الإسلام و حتى أواسط القرن الثالث الهجرى، و لم تثن طلائعهم أزمة منع التدوين المعروفة التى عاشها الحديث الشريف عند غيرهم قرنا من الزمان، و لم توقف همتهم تلك العواصف الكثيفة التى حاولت بمكرها و دهائها أن تحجب نور الشمس عن العالمين وَ مَكَرُوا وَ مَكَرَ اللَّهُ وَ اللَّهُ خَيْرُ الْماكِرِينَ بل ازدادوا إيمانا بأن الحظر المفروض على التدوين سيلبس هذا الدين لباسا لا يمت بصلة إلى الإسلام، و ربما يطمس معالمه

↕

ص: ۶

بمرور الأيام فيضيع الحق أو يخفى و يلتبس على كثير من العامة، كما حصل.

و نتيجة لهذا الإدراك تجمّع لديهم- فى أقل من ثلاثة قرون- ما يزيد على ستة آلاف و ستمائة كتاب حفظت بأسمائها و أسماء مؤلفيها. و قد اشتهرت من بينها مجموعة من الكتب عرفت باسم «الأصول الأربعمائة» و هى أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف من أصحاب الإمامين الباقر محمّد بن على (ت/ ۱۱۴ ه) و الصادق جعفر بن محمّد (ت/ ۱۴۸ ه) عليهما السلام، و من أصحاب سائر الأئمّة عليهم السلام على رأى البعض.

و قد تميّزت هذه الأصول الأربعمائة عن سائر مؤلفات الشيعة فى القرون الثلاثة الأولى من عمر الإسلام بمميزات كثيرة لعلّ من أهمها حصول الإجماع على اعتبارها حاكية لكلام المعصوم، ما اشتمل على نصّ كلامه عليه السلام سماعا بلا واسطة فى النقل و التدوين.

و لمّا كانت مؤلّفات الشيعة ليست كلّها بمثابة الأصول الأربعمائة فى قوة الحجية، لهذا قام اللاحقون من أقطاب علماء الشيعة- بعد انتهاء ذلك العصر الزاهر بحياة الأئمة عليهم السلام- بإعمال دورهم فى التسابق إلى دراسة هذا التراث الضخم و النظر فيه و تدقيقه و تحقيقه بحسب ما لديهم من القرائن الكثيرة، فاجتهدوا فى الوصول إلى الحق ما استطاعوا إليه سبيلا، و كان فيهم من هو فى مرتبة عالية من مراتب النظر و التحقيق، و على درجة راقية من التعمق و التدقيق.

و قد كان لعملهم هذا أثره الملموس، إذ تركوا لغيرهم، كتبا كثيرة، مادتها: الأصول الأربعمائة، و غيرها من الكتب الأخرى التى بلغت من الاعتبار عند هؤلاء الأعلام درجة من الوثوق بها ما يوجب الركون إليها و اعتمادها.

↕

ص: ۷

و قد اتّصفت كتب المرحلة اللاحقة بجودة التصنيف و توزيع المطالب الحديثية على أبوابها الفقهيّة، و من أشهرها كتب المحمدين الثلاثة- قدس سرهم الشريف-: و هى:

۱- الكافى: لأبى جعفر محمّد بن يعقوب الكلينى الرازى، المعروف بثقة الإسلام (ت/ ۳۲۹ ه).

۲- كتاب من لا يحضره الفقيه: لأبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، المشتهر بالصدوق (ت/ ۳۸۰ ه).
۳- تهذيب الأحكام: لأبى جعفر محمّد، بن الحسن الطوسى، المشتهر بشيخ الطائفة (ت/ ۴۶۰ ه).
۴- الاستبصار: لشيخ الطائفة أيضا.

و تمييزا لهـذه الكتب عن غيرها أطلق عليها اسم «الأصول الأربعة» باعتبار أنها أضبط و أجمع كتب الحديث الشريف، و امتازت عن غيرها باحتوائها الشامل على أحاديث الأحكام الشرعية الفرعية، و إن كان الكافى منها مشتملا على كثير من أحاديث الأصول و المواعظ، و كتاب من لا يحضره الفقيه منها يحتوى على مجموعة من المواعظ، مع ما لمؤلفيها من مقام عال، و منزلة رفيعة، و شأن جليل، حيث انتهى كل منهم إلى رئاسة محدّثى المذهب الإمامى فى عصره، و هذا ما يسرّ لكتبهم هذه أن تحتلّ موقع الصدارة بين كتب الحديث الأخرى التى قد لا تقل عنها اعتبارا بالإضافة إلى وثاقة مؤلفيها و شهرتهم أيضا.

و هكذا بقيت كتب هذه المرحلة و على رأسها الكتب الأربعة مدار الدرس لقرون متعاقبة، فكان- و لا تزال- معوّل الفقهاء و مرجع العلماء، حتى دفعت الهمة إلى جمع شتات الأخبار المتفرقة فى الكتب المعروفة الانتساب إلى أهلها، المعتبرة فى مادتها، و ضمّها إلى ما فى هذه الكتب

↕

ص: ۸

الأربعة و نظائرها، و جعل الكل فى كتاب واحد، سهل الطريقة، حسن التبويب، جيد الترتيب، ليلبّى حاجة الفقيه من حيث الاستدلال بالحديث على مسائل الفقه كافّة دون الرجوع إلى عشرات بل مئات الكتب الأخرى للغرض المذكور نفسه.

و ممن يسر اللّه تعالى- و له الحمد- لهذه المهمة الشاقّة المضنية- التى لا يقتصر أمرها على الجمع و التدوين، و إنما على التدقيق و التحقيق- رجل عالم مشهور، و فقيه متضلع، و محدث ثقة أمين، اجتمعت فى شخصه خصال الورع، و الزهد، و التقوى، و العبادة، مع نفاذ البصيرة، و صفاء السريرة، و الولاء التام لآل خير الأنام عليهم الصلاة و السلام ذلك هو العبقرىّ الشيخ الحرّ العاملىّ (ت/ ۱۱۰۴ ه)- قدس سره الشريف-.

أدرك الشيخ الحر- رضى اللّه تعالى عنه- أهمية هذا العمل الجبار و قيمته العلمية، فاسترخص لأجله ما يقرب من عشرين عاما من عمره الشريف، جمع خلالها الكثير من كتب الحديث عند الشيعة التى كانت تدور عليها رحى الاستدلال و الاستنباط، فجمعها ضمن منهج سليم، استعرض خطواته فى مقدمة كتابه الذى أعده لهذه الغاية، ذلك الكتاب هو «تفصيل وسائل الشيعة» الذى تشرفت مؤسستنا بإعادة تحقيقه و طبعه وفق أحدث الأساليب العلمية، فظهر بحلته الجديدة فى ثلاثين مجلدا.

و ما ان أتم الشيخ الحر كتابه هذا حتى تلقفته الحواضر العلمية الشيعية فى كل مكان، و رزق فضيلة الشهرة بين الفقهاء و العلماء، و طلبة العلوم الشرعية، إذ يسّر لهم الوقوف على خمسة و ثلاثين ألفا و ثمانمائة و ثمانية و ستين حديثا، فلا غرو إذا أن يكون «وسائل الشيعة» جامعا مأمونا للكتب الحديثية الكثيرة، التى طالما استنزفت من جهود رواد الحركة الفقهية الشىء الكثير، و أن يكون من أكثر كتب الحديث فائدة عند الشيعة الإماميّة.

↕

ص: ۹

و لا يخفى أن «وسائل الشيعة» و إن كان فريدا فى بابه، إلّا أن مصنفه- قدس سره- لم يسجل كل ما وصل إلى عصره من حديث العترة الطاهرة عليهم السلام بل ترك الكثير من الأحاديث لأسباب سيأتى بيانها عند الحديث عن الفائدة الأولى من فوائد هذه الخاتمة.

و من هنا برزت الحاجة من جديد إلى كتاب آخر يكمل الشوط الذى انتهى إليه صاحب «الوسائل» فيلم شتات الأخبار الأخرى، و يجمع الأحاديث التى لم يسجلها الشيخ الحر- قدس سره الشريف- و يجعلها دررا منسقة، طالما اشتاق العلماء أن يروها مجتمعة.

و قد قيض اللّه تعالى لهذا العمل الضخم رجلا عبقرى التتبع، بصيرا، ناقدا، واسع المعرفة، مفرط النباهة، حاد الذكاء، هو فارس ميدان الحديث فى عصره، حيث انتهت إليه رئاسة الحديث و أهله، لا عن تقليد و إنكار للجديد، و إنما عن نظر و جد، فأحيا من خلال ما شيده من معارف رسوما و أطلالا أوشكت الأيام أن تجعلها ركاما مسلوب الجمال ألا و هو:

خاتمة المحدّثين الشيخ ميرزا حسين النورى النجفى، المتوفى بها سنة ۱۳۲۰ ه.

لقد وقف المحدّث النورى على جملة وافرة من الأخبار التى لم يحوها كتاب الوسائل، و ذلك فى بضع سنين من التصفح الطويل فى كتب الشيعة الإمامية، و التتبع الفريد لكل ما لم يورده الشيخ الحر، و من هنا كانت انطلاقه «مستدرك الوسائل» إكمالا لما استهدفه الأصل نفسه، و جمعا لكلّ ما ربما يستفاد منه فى باب الأحكام الشرعية، و لوجوبه، أو فى نظر بعض.

قال الشيخ البحاثة الإمام آقا بزرگ الطهرانى (ت/ ۱۳۸۹ ه) و هو يصف عمل أستاذه النورى فى مكتبته العظيمة المشتملة على ألوف من الكتب و الآثار النادرة العزيزة الوجود، أو الفريدة، ما نصه:

↕

ص: ۱۰

«فلا يخرج منها إلّا للضرورة، و فى الصباح يأتيه من كان يعينه على مقابلة ما يحتاج إلى تصحيحه و مقابلته مما صنفه أو استنسخه من كتب الحديث و غيرها. و كان إذا دخل عليه أحد فى حال المقابلة اعتذر منه، أو قضى حاجته باستعجال، لئلا يزاحم وروده إشغاله العلمية و مقابلته.

أما فى الأيام الأخيرة، و حينما كان مشغولا بتكميل (المستدرك) فقد قاطع الناس على الإطلاق، حتى انه لو سئل عن شرح حديث، أو ذكر خبر، أو تفصيل قضية، أو تاريخ شىء، أو حال راو، أو غير ذلك من مسائل الفقه و الأصول، لم يجب بالتفصيل بل يذكر للسائل مواضع الجواب و مصادره فيما إذا كان فى الخارج، و أما إذا كان فى مكتبته فيخرج الموضوع من أحد الكتب و يعطيه للسائل ليتأمله، كل ذلك خوف مزاحمة الإجابة الشغل الأهم من القراءة و الكتابة».

و قد شهد بمكانة المستدرك و أهميته فحول العلماء، و أقطاب الفقهاء، و كبار المحققين، و أعاظم المجتهدين فى عصره، كالشيخ الأعظم الميرزا محمّد تقى الشيرازى (ت/ ۱۳۳۸ ه).

و شيخ الشريعة الأصفهانى (ت/ ۱۳۳۹ ه).

و الشيخ المحقق محمّد كاظم الخراسانى (ت/ ۱۳۲۹ ه)- صاحب الكفاية- الذى نقل عنه أنه كان يقول: ان الحجة للمجتهد فى عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك.

و هذه شهادة تكشف عن أهمية المستدرك فى نظر الفقهاء، و تجعله كتابا متحدا مع الوسائل فى أهدافه و غاياته، أو كما يقول النورى- قدس سره-: صار الوسائل و مستدركه كتابين كأنهما نجمان مقترنان يهتدى بهما على مرور الدهور و الأزمان، أو بحران ملتقيان يخرج منهما اللؤلؤ و المرجان.

↕

ص: ۱۱

خاتمهٔ المستدرک

اشارهٔ

إذا كانت أحاديث المستدرك تعرب عن سعهٔ اطلاع الشيخ النورى- قدس سره- فى عالم الروايهٔ، و تكشف عن تتبعه النادر لكل شاردهٔ و واردهٔ من روايات أهل البيت عليهم السلام فإن خاتمهٔ المستدرک هى المرآهٔ العاكسهٔ لنبوغه فى علوم الحديث الشريف، و لوحهٔ فنيهٔ معبّرهٔ بصدق عن شخصيته العلميهٔ بكل أبعادها.

إذ نجد فى فوائد هذه الخاتمهٔ الاثنتى عشرهٔ، تعرضه إلى الكثير من المطالب الرجاليهٔ العاليهٔ، و المباحث العويصهٔ المرتبطهٔ بعلم الحديث، مع العنايهٔ الفائقهٔ فى دراسهٔ التوثيقات الرجاليهٔ العامهٔ، و اختلاف المشارب و المسارب فيها، و كشف النقاب عن اختلاف المبانى العلميهٔ فى هذا الاتجاه، و من ثم مناقشتها نقاشا طويلا هادئا متزنا، بيد أنه قد يثور قلمه أحيانا، و يغضب فى مناقشهٔ ما يراه تهافتا، و عندها يترك العنان ليراعه ليدبج ملحمهٔ من الأدلهٔ- إن صح التعبير- على إبطال رأى من الآراء.

لقد ركز المصنف فى فوائد هذه الخاتمهٔ على مناقشهٔ المبانى العلميهٔ فى التوثيقات الرجاليهٔ العامهٔ، خصوصا تلك التى تخالف مبناه، و لا تتفق مع وجهة نظره بوجه من الوجوه.

و لقد كان حريصا على تتبع الأقوال فى كل مسألهٔ يريد بحثها فى هذا المضمار، و من ثم استعراض مهارهٔ فى الدفاع عن وجهة نظره و إبطال ما خالف مبناه، و بسط ذلک على وفق منهج ثابت على الرغم من كثرهٔ الآراء و الأقوال التى حشدها فى هذه الخاتمهٔ. كل ذلک بهدف إنشاء هيكل جديد بالمعارف الحديثهٔ.

و بغض النظر عن المبانى التى شيدت صروحها فى فوائد هذه

↕

ص: ١٢

الخاتمهٔ، نجد رعيلا من الفقهاء قد وقفوا إزاءها موقف الإعجاب، لما فيها من تحقيق ينم عن قابليهٔ فذهٔ و نادرهٔ، و لهذا لم يكتم بعض الأصوليين إعجابه الشديد بهذه الفوائد، فصرح على رؤوس الاشهاد بأنهم- فى بحوثهم الرجاليّهٔ- كلهم عيال على النورى، مشيرا بذلک إلى ما فى فوائد هذه الخاتمهٔ من إبداع قل نظيره فى فوائد كتب الحديث و الرجال عند الشيعهٔ الإماميهٔ.

فالخاتمهٔ إذا معرض فكرى حافل بمختلف وجوه الآراء، إلى جنب الكثير من المخالفات و المنافرات فى عويصات المسائل الحديثيهٔ، و هذا ما أملى على الشيخ النورى نوعا من الإسهاب فى كشف غياهب تلكم المطالب عن موضوع ما رسم لها من فائدهٔ فى هذه الخاتمهٔ.

و الحق. أنها روضهٔ رائعهٔ من رياض علم الحديث، فيها من آيات الجمال ما يثير إعجاب الناظر، و من أفانين الورد و أريج الزهر ما ينعش المتنزه، و لكن تلك الروضهٔ الغناء لم تخل من أشواک، و على الخبير المنقب أن يتحاشاها.

و من آيات حسنها و جمالها انک واجد فيها مجموعهٔ هائلهٔ من رواهٔ الحديث الشريف، مع دراسهٔ تفصيليهٔ لبعض المجهولين منهم، ممن لا دليل- فى الظاهر- على كونه من المعروفين.

و ما ان تحت الخطى مع المصنف فى روضته حتى يكشف لک عن أحوالهم بقرائن قد لا تخطر على بال أهل هذا الفن، و قد يريک أمورا لم ترد فى كتاب رجالى قط تشهد على حسن حالهم فضلا عن وثاقتهم، و ما أكثر ما يوقفک على أشياء لها دخل كبير فى معرفهٔ أحوال الغابرين، و لكن لم يلتفت إليها إلّا القليل من النابغين فى هذا الحقل المهم من الدراسهٔ و التحقيق، و عندها ينتزع منک الاعتراف- شئت أم أبيت- بأن فى هذه الخاتمهٔ إحياء

↨

ص: ۱۳

لرواة كثيرين لفّهم النسيان بغشائه السميك عبر الأزمان، حتى لم يعد لهم ذلك الدور المهم فى نقل الحديث و روايته، و التفانى العظيم من أجل الحفاظ على رواية حديث أهل البيت عليهم السلام من التلف و الاندثار.

و من مهارته العجيبة أنك تراه يعمد أحيانا إلى الغوص فى تفاصيل حياة المهجورين، ثم لا يلبث أن يثبت لك أنهم من العلماء الأجلاء، أما برواية صريحة صحيحة اقتنصها من كتاب بعد موضوعه عن هذا الفن فلم يلتفت إليه أربابه، و إما باعتماده القرائن الكثيرة التى برهن عليها قبل إدخالها ميزان الجرح و التعديل.

انه دفاع عجيب لم يتصد إليه أحد قبله و لا بعده، مع قوة الأسلوب، و روعة البيان حتى يخيل إليك ان التدقيق و التحقيق فى علم الرجال ما هو إلّا من السحر الحلال.

و لم يقتصر بدفاعه هذا على أولئك الرواة، بل اعتنى عناية فائقة بكثير من الكتب و الأصول الدراسة، و بيّن أنها كانت فى الاعتبار و الاشتهار كالشمس فى رائعة النهار، مع البرهان على انها عند أشهر العلماء المعوّل، إذ لا غناء لهم عنها و لا متحول.

و هذا هو ما نص عليه المصنف- قدس سره- فى الفائدة الأوّلى من فوائد هذه الخاتمة.

و لما كان الشيخ النورى لم يترك مقدمة لهذه الخاتمة يبين فيها منهجه، و يكشف من خلالها عما فى هذه الفوائد من الخرائد و الفرائد، اكتفاء منه بمقدمة المستدرك، لذا ارتأينا أن نخص كل فائدة من فوائد هذه الخاتمة بشىء من التعريف بمحتواها العام، مع التركيز على أهم ما يمكن أن يقال فى هذا المقام، ممهدين لذلك بما يوضح للقارئ الكريم جوانب الاتفاق و الافتراق بين فوائد هذه الخاتمة و بين فوائد خاتمة الوسائل، لما فى ذلك من

↨

ص: ۱۴

أهمية بالغة فى بيان حقيقة الاستدراك على فوائد خاتمة الوسائل. و من ثم الرجوع إلى ما وعدنا به آنفا، فنقول:

أفردت لكل من خاتمة المستدرك و خاتمة الوسائل اثنتا عشرة فائدة، و قد امتازت فوائد الوسائل- تبعا لمنهج الشيخ الحر فى الاختصار و تحاشى ضخامة الكتاب- إلى اختصار شديد بحيث لم تزد بتمامها على جزء واحد كما فى الطبعة الأخيرة من الوسائل، بينما امتازت فوائد المستدرك بسعتها لضخامة المطالب المبحوثة فيها، هذا على الرغم من وجود التماثل البين بين عناوين فوائد الخاتمتين، و ان افترقت كل منهما بفوائد لم تعنون فى الأخرى، كما يتضح من الجدول التالى:

اسم الفائدة مختصرا/ ترتيبها فى خاتمة المستدرك/ ترتيبها فى خاتمة الوسائل ۱/ حول الكتب المعتمدة/ الأولى/ الرابعة ۲/ صحة الكتب المعتمدة و وثاقة مؤلفيها/ الثانية/ السادسة، و التاسعة ۳/ طرق المؤلف إلى مشايخه/ الثالثة/ الخامسة ۴/ فيما يتعلق بكتاب الكافى/ الرابعة/ الثالثة ۵/ طرق الشيخ الصدوق فى كتاب الفقيه/ الخامسة/ الأولى ۶/ طرق الشيخ الطوسى فى التهذيب/ السادسة/ الثانية ۷/ حول أصحاب الإجماع/ السابعة/ السابعة ۸/ أمارة عامة لوثاقة المجاهيل من أصحاب// الإمام الصادق عليه السلام/ الثامنة ۹/ فى إرجاع الأحاديث الحسنة إلى الصحيحة/ التاسعة/ ۱۰/ الرواة الثقات و الممدوحين/ العاشرة/ الثانية عشرة

↨

ص: ۱۵

۱۱/ موقف الأخباريين من حجية القطع/ الحادية عشرة/ ۱۲/ فى شرف علم الحديث الشريف/ الثانية عشرة ۱۳/ القرائن الدالة على ثبوت الخبر/ الثامنة ۱۴/ فى جواب الاعتراضات المحتملة/ العاشرة ۱۵/ حول الأحاديث المضمرة/ الحادية عشرة و من الجدير

بالإشارة أن فوائد خاتمة الوسائل (الثامنة، و العاشرة، و الحادية عشرة) قد بحثها صاحب المستدرك ضمنا و فى أكثر من فائدة، لا سيما فى الفائدتين الرابعة و الخامسة.

و قد وجدنا الشيخ الحر- قدس سره- قد اقتصر فى الفائدة الأولى على ترتيب طرق الصدوق فقط، بينما بحثت هذه الطرق تفصيلا فى خاتمة المستدرك فى الفائدة الخامسة، مع إعطاء دراسة تامة لكل رجل من رجال هذه الطرق، بل و تعيين من روى عنه من الثقات المشهورين مع تعيين رواياتهم فى الكتب الأربعة و غيرها من كتب الحديث عن الشيعة الإمامية، و لم يستثن- من هذه الدراسة- أحد من الرواة إلّا الثقات المشهورين شهرة واسعة جدا مع الإجماع على وثاقتهم.

و مثل هذا الفارق نجده أيضا فيما تخصص من فوائد الخاتمتين لمشيخة التهذيب و الاستبصار، حيث الاكتفاء بنقلها كما هى من غير ترتيب فى خاتمة الوسائل تلافيا للتكرار الذى ينجم من الترتيب، لاعتماد الشيخ الطوسى- قدس سره- على شطر من طرقه فى بيان طرقه الأخرى، فى حين أضيفت لدراسة هذه الطرق فى خاتمة المستدرك جميع طرق الشيخ إلى كتب الشيعة فى الفهرست، مع بيان الحكم- بالصحة أو الضعف- على كل طريق، و لا شك ان هذا الحكم على كل طريق من طرق الشيخ فى

↕

ص: ۱۶

الفهرست بالصحة أو الضعف، هو نتيجة لدراسة رجالية موسعة شملت جميع من ذكر فى الفهرست، و لم يشذ عن ذلك إلّا من كان معاصرا للشيخ و له كتاب رواه عنه مباشرة، إذ لا طريق.

إلى غير ذلك من المميزات التى انفردت بها إحداهما عن الأخرى، إلّا أن القاسم المشترك بينهما هو الاعتماد على المبانى الاخبارية التى تختلف عن مبانى الأصوليين إزاء بعض النتائج المقرّرة فى هاتين الخاتمتين، اختلافا يضيق فى بعض الأحيان فيعود لفظيا لا تفاوت فيما يرتبه المبنيان عليه من آثار، و لكنه قد يتسع أحيانا اخرى اتساعا بحيث لا يمكن الجمع بين آثارهما بحال.

إلّا أن ما نجده فى البحوث الرجالية و الدرائية و الكتب المعدة لهذا الغرض- بعد عصر الشيخ النورى- يؤكد على أن لثمرات «خاتمة المستدرك» أهمية لا يسع أرباب أى مبنى- فى هذا الحقل- تركها أو الإعراض عنها بحال من الأحوال على الرغم من اعتماد المبانى الخاصة فيها.

و قد اضطرنا هذا الاختلاف المبنوى- أحيانا- إلى الإشارة السريعة إلى أهمه خصوصا فيما يتعلق بالتوثيقات العامة المتركزة فى الفوائد:

«الرابعة، و الخامسة، و السادسة» و أعرضنا عن بيان الاختلافات الأخرى، التزاما بإظهار نص المؤلف بصورة واضحة خالية من التعقيد و التصحيف و التحريف كما هو منهجنا فى التحقيق.

و بهذا المقدار من الحديث عن خاتمة المستدرك قد آن الأوان لأن تحظى فوائده بما وعدنا به من تعريف فنقول:

↕

ص: ۱۷

الفائدة الأولى خصصت هذه الفائدة لبيان مصادر المستدرك،

و هى أقصر فائدة فى فوائد هذه الخاتمة، إذ لم يذكر المصنف فيها سوى مقدمة يسيرة تعرب عن جهده فى صياغة ما أنشأه من معارف مهمة ذات صلة بالحديث الشريف و من ثم تعداد الكتب التى اعتمدها فى تسجيل ما استدركه على الشيخ الحر من الأحاديث.

و لقد كان الابتداء بها فى هذه الخاتمة موفقا من حيث الترتيب الفنى لهذه الفوائد و تسلسلها على خلاف ما هو عليه فى ترتيب فوائد خاتمة الوسائل إذ ابتدأت بنقل مشيخة الصدوق فى كتاب من لا يحضره الفقيه.

و على أية حال، فإنّ تنظيم فوائد خاتمة المستدرك ابتداء بمصادره و انتهاء بترجمة مؤلفة قد أضفى على هذه الخاتمة نوعا من الجمال، لانسجام العرض مع الترتيب.

و لما كان الشيخ الحر العاملى- قدس سره- قد أشار إلى كتب أهملها حين تدوين «الوسائل» لذا قد يكون «المستدرك» موحيا بالاعتماد على هذه الكتب و نظائرها.

و من هنا يظهر اهتمام المصنف بهذه الفائدة و تقديمها على ما سواها، لأنها الأساس الذى شيّد عليه صرح المستدرك.

و ما كان الشيخ النورى مغامرا ليختار أرضا رخوة يقيم عليها مثل هذا البناء، لينهار قبل تمامه، كما سنوضحه فى هذه السطور، فنقول:

صرح الشيخ الحر العاملى- قدس سره- فى الفائدة الرابعة من

↕

ص: ١٨

خاتمة الوسائل بأسماء الكتب التى نقل منها أحاديث «الوسائل» فكانت على نحوين و هما:

الأول: كتب نقل منها مباشرة، و هى اثنان و ثمانون كتابا.

الثانى: كتب نقل منها بالواسطة، و هى ستة و تسعون كتابا.

و بهذا يكون مجموع الكتب التى صرح الشيخ الحر باعتمادها فى الوسائل- سواء بالواسطة أو غيرها- مائة و ثمانية و سبعين كتابا.

و هذا العدد لا يمثل جميع ما وصل إلى عصر الشيخ الحر من كتب الشيعة قطعا.

و أيضا صرح الشيخ الحر فى هامش له على بداية الفائدة المذكورة (٣٠: ١٥٩- ١٦٠) بأنه قد ترك النقل من كتب اخرى غير معتمدة عنده لسببين و هما:

الأول: عدم العلم بثقة بعض مؤلفى هذه الكتب.

الثانى: ثبوت ضعف بعضهم عنده.

ثم عدد من هذه الكتب ثلاثة عشر كتابا.

و الشيخ النورى- قدس سره- لم يعتمد على هذه الكتب الثلاثة عشر كلّها، بل ترك سبعة منها لعدم اعتمادها عنده أيضا، و لعل من ألّفها هم «البعض» الذى ثبت ضعفه عند الشيخ الحر- طاب ثراه-.

أما «البعض» الآخر من هذه الكتب التى لم يكن لدى الشيخ الحر علم بثقة مؤلفيها، فلا يبعد ان تكون هى الستة المعتمدة فى أحاديث المستدرك، و هى:

١- كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام.

٢- كتاب الفقه الرضوى المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام.

٣- كتاب غوالى اللآلئ لابن أبى جمهور الأحسائى.

↕

ص: ١٩

٤- كتاب الشهاب لابن سلامة القضاعى.

۵- كتاب جامع الأخبار لمحمّد بن محمّد السبزوارى.
۶- كتاب الدرر و الغرر للآمدى.

و هـذه الكتب الستة لا تمثّل إلّا جزءا يسـيرا جدا من أحاديث المسـتدرک التى اقتنصـها المصـنف- بعد تصـفح طويل فى تراث الشـيعة- من كتب كثيرة، لم يصـرح بها الشـيخ الحر لا سـلبا و لا إيجابا. و قد ذكر المصـنف منها فى هذه الفائدة اثنين و سـبعين كتابـا، كـانت سـبعة منهـا هى من مصـادر بحـار الأنوار، و لو أردنـا تصـنيف هـذه الكتب لوجـدناها مشـتملة على بعض الأصول الأربعمائـة، و نوادر قـدماء الأصـحاب، و رسـائلهم، و مسائلهم، و صـحائفهم، و تفاسـيرهم و غيرها مما لم يكن عنـد الشـيخ الحر العاملى وقت تأليف الوسائل.

و من الملفت للنظر هو أن بعض مؤلفى الكتب المذكورة فى هذه الفائدة هم من مؤلفى الكتب المعتمدة فى الوسائل، كالصدوق الأول على ابن الحسين بن بابويه القمى (ت/ ۳۲۹ ه) و الشـيخ الصدوق محمّد ابن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت/ ۳۸۱ ه) و الشـيخ المفيد (ت/ ۴۱۳ ه)، و الطبرسـى صـاحب مجمع البيان (ت/ ۵۵۸ ه)، و السـيد ابن طاوس (ت/ ۶۶۴ ه)، و الشهيد الأول (ت/ ۷۸۶ ه)،- قدس اللّه تعالى أرواحهم-.

و هـذا يعنى اسـتقصاء المصـنف لمؤلفات الأعلام الـذين لا شك و لا شـبهة فى وثاقتهم، و من ثم فرز ما لم يعتمـد الحرّ منها فى الوسائل، إما لعدم الوقوف عليها، أو لعدم وصول نسخة صحيحة منها إلى الشيخ الحر وقت التأليف.

و مثاله اعتماد الشيخ الحر على عشرة كتب من كتب السيد ابن طاوس (ت/ ۶۶۴ ه) إلّا أن الشـيخ النورى استدرک عليه ما فاته من أحاديث فى

↕

ص: ۲۰

«فلاـح السائـل» و «سـعد السـعود» حيث لم ينقل عنهما فى الوسائل، و لا يشک أحـد بصـحة انتساب هـذين الكتابين لهـذا الفقيه الجليل، و من هنا كانت أهمية هذه الفائدة إذ رسمت صورة واضحة لجهد المصنف فى تتبع ما لم يورده الشيخ الحر من مؤلفات أعاظم الشيعة المعلومة النسبة إليهم.

و ممّـا يلحظ فى هـذه الفائـدة أنهـا لم تسـجّل جميع مصـادر المسـتدرک، و مـا ترک ذكره فيها أكثر مما ذكر، لا عن غفلـة من المصـنف بل لنكتـة مهمـة و هى أن ما اعتمـده النورى من الكتب و لم يشـر إليه فى هذه الفائدة إنما هو لاعتماده من قبل الشيخ الحر نفسه، و هذه ميزة مهمة للمستدرک تكشف عن تتبع مصنفه لما فى مصادر الوسائل من أحاديث تركها الشيخ الحر، مع أنها تنطوى على أحكام فقهية بنظر النورى، و مروية بالأسانيد التى احتج بها الشيخ الحر، و هذه الكتب كثيرة نذكر منها:

كتاب المحاسن للبرقى، كامل الزيارات لابن قولويه، رجال الكشـى، قرب الاسناد للحميرى، تفسير على بن إبراهيم القمى، تفسير العياشـى، الكـافى لثقـة الإسـلام الكلينى، و كتـاب من لاـ يحضـره الفقيه، و عيون أخبار الرضا عليه السـلام، و الخصال، و إكمال الـدين، و ثواب الأعمال، و معانى الأخبار للشـيخ الصـدوق، و أمالى الشـيخ المفيـد، و الاختصاص له أيضا، و أمالى الطوسـى، و كتاب الغيبـة، و مصـباح المتهجـد له أيضا، و نهج البلاغـة جمع السـيد الشـريف الرضـى، و كنز الفوائد للكراجكى، و الاحتجاج للطبرسى، و غيرها.

نعم، ذكر النورى فى هذه الفائدة أربعة من الكتب المشتركة الاعتماد عليها بينه و بين صاحب الوسائل و هى:

۱- صحيفة الإمام الرضا عليه السلام.
۲- كتاب علاء بن رزين.

↥

ص: ٢١

٣- تفسير النعمانى.

٤- كتاب المزار لابن المشهدى.

و لعل السبب فى ذلك هو أن الأول منها قد اعتمده الشيخ الحر برواية الشيخ أبى على الطبرسى، بينما اعتماده فى المستدرك برواية غيره، و هى نسخة معتبرة، فيها ما لم يتوفر بنسخة الشيخ الحر.

أمّا الثلاثة الأخرى فباعتبار الوقوف المباشر عليها من غير واسطة- دون ما فى الوسائل- و لا يخفى ما فى هذا الفرق من مبررات الاستدراك.

و خلاصة المقام: أن الفائدة الأولى من فوائد المستدرك جديرة بأن تنال اهتمام الباحثين، و أن تحظى بدراسة مقارنة مع الفائدة الرابعة من فوائد خاتمة الوسائل، لكى تتضح جهود الشيخ النورى فى تتبع ما لم يقع فى متناول الشيخ الحر من تراث الشيعة، ذلك التراث الذى أوشك أن يضمحل دوره فى الفقه الشيعى بعد عصر الوسائل.

↥

ص: ٢٢

الفائدة الثانية [دراسة المصادر]

بعد ان فرغ المصنف- رحمه اللّه تعالى- من تعداد أسماء الكتب التى اعتمدها فى المستدرك فى الفائدة الأولى، انتقل إلى هذه الفائدة لدراسة ما ذكره هناك من الكتب دراسة تفصيلية، مع شرح دقيق و مستوعب لمكانة مؤلفيها، و بيان منزلتهم العلمية، و درجة وثاقتهم، و مدى الاعتماد عليهم فى عالم الرواية.

و لقد وجدنا المصنف- رحمه اللّه تعالى- فى هذه الفائدة حريصا جدا على إعطاء صورة واضحة لكل كتاب اعتمده و كان محط تأمل البعض من العلماء، إما للشك فى صحة نسبته إلى مؤلفه، أو لجهالة حال مصنفه، أو لحكم البعض على عدم وثاقته، أو لعدم وصول نسخة صحيحة- من هذا الكتاب أو ذاك- إلى المتأخرين مما أدى إلى إهماله، أو لغيره هذا و ذاك من الدواعى الأخرى التى حملت الأعلام على الاعراض عن الكتب المتصفة بهذه الأسباب أو بعضها. كل ذلك فرض على صاحب المستدرك- قدس سره- أن يدخل فى هذا الباب من البحث الذى لم يطرقه أحد غيره، لا قبله- كما صرح به فى آخر المطاف- و لا بعده فيما نعلم.

و حيث كانت الإحاطة بما فى هذه الفائدة متعذرة عبر هذه السطور، لذا سيكون الحديث عنها مقتصرا على ما يضمن الوصول إلى تلك الإحاطة الموكول أمرها إلى القارئ الكريم نفسه، فنقول:

يمكن حصر الحديث عما فى هذه الفائدة بالمحاور الثلاثة التالية.

المحور الأول: ما يتعلق بالكتب المذكورة فى هذه الفائدة.

المحور الثانى: ما يتعلق بمؤلفى هذه الكتب.

↥

ص: ٢٣

المحور الثالث: ما له ارتباط ما بأحد المحورين أو بهما معا.

و سوف نذكر بيانا ملخصا لما جاء فى كل محور من هذه المحاور و على النحو التالى.

المحور الأول: (ما يتعلق بالكتب المذكورة فى هذه الفائدة).

لقد اشتمل هذا المحور على أمرين مهمين فى بيان حقيقة الكتب المذكورة فى هذه الفائدة و هما:

أحدهما: فى وصف هذه الكتب.

و الآخر: فى إثبات اعتبارها.

أما الأول: فيتلخص بالنقاط التالية:

١- العناية فى تحديد اسم الكتاب- موضع بحث الفائدة- بالضبط، مع عرض سائر الاختلافات فى ضبطه إن وجدت لدى العلماء، ثم انتخاب ما يمثل الواقع اعتمادا على أدلة كثيرة، قد يرتبط بعضها بعصر المؤلف أو تلامذته.

٢- التأكيد على ما فى أول الكتاب و آخره من كلام مصنفه، و لا يخفى ما فى هذا العمل من أهمية كبيرة بالنسبة إلى الكتاب.

٣- الاهتمام الملحوظ فى بيان تاريخ تأليف الكتاب المبحوث عنه، و تاريخ الفراغ من تأليفه، و لما كان هذا الأمر غير متيسر بالنسبة إلى كثير من الكتب، صار معوّل الشيخ النورى- قدس سره- على ما فى نسخه منها من حيث بيانه لتاريخ نسخها و وقت الفراغ منه، مع بيان اسم الناسخ، و قد وجدنا بعض نسخه الخطية يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجرى، كما فى نسخته من كتاب درست بن منصور و نوادر على بن أسباط و غيرهما.

۴- لغة جميع كتب هذه الفائدة هى اللغة العربية، حيث لم يعتمد فيها إلّا على النص العربى للحديث الشريف لما فى الاعتماد على النص

↕

ص: ۲۴

المترجم من مضيعة لبلاغة الحديث الشريف و روعة نظمه، و قد نبّه المصنف على هذا فى كتاب روض الجنان لأبى الفتوح الرازى الآتى فى هذه الفائدة.

۵- الإشارة إلى ما فى هذه الكتب من أحاديث الأحكام، فبعضها غزير المادة الفقهية، و بعضها الآخر لا شىء فيه من ذلك بل موضوعه السنن و الأخلاق و الآداب العامة، و بعضها قد جمع بين الأمرين.

و اما الثانى: فغالبا ما يبتدئ بعرض اختلاف العلماء فى الكتاب المبحوث عنه، من حيث طعنهم بالكتاب، أو شكهم بصحة نسبته إلى مؤلفه، مع بيان سائر الوجوه التى اعتمدها من قال بعدم اعتباره، و من ثم الانتقال إلى الدفاع عن هذا الكتاب، و بيان قيمته العلمية، و ذلك بالاعتماد على كثير من الشواهد و الأدلة، نذكر أبرزها و هى:

١- استقصاء ما كتبه أعلام الشيعة من شروح لهذا الكتاب المطعون فيه، و بيان ما فى عملهم هذا من دليل عنايتهم به، و إلّا فأى ثمرة تترتب على تظافر جهود العلماء فى شرحه لو كان الكتاب غير جدير بالاهتمام و الاعتبار؟! كما نلحظه فى كتاب الشهاب للقاضى القضاعى محمّد بن سلامة المالكى المصرى المتوفى بها ليلة الخميس ۱۶ ذى القعدة/ ۴۵۴.

٢- بيان الطرق الموصلة إلى الكتاب تفصيلا، و قد يتوسع النورى- قدس سره- فى كثير من الأحيان فى تفصيل هذه الطرق فيذكر العديد منها، لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى مصنفه بشكل لا يدع مجالا للشك فى صحة هذه النسبة.

٣- ذكر أسماء العلماء الذين اعتمدوا الكتاب و صرّحوا باعتباره، و قد يسجل النورى- قدس سره- العشرات من أسماء العلماء القدامى و المعاصرين له فى هذا المضمار.

۴- تفصيل من روى عن هذا الكتاب من قدامى الأصحاب فى كتبهم

↨

الحديثية المعتبرة، كما هو الحال فى كتاب عاصم بن حميد المعتمد من قبل المحمدين الثلاثة- رضى اللّه عنهم- فى كتبهم الأربعة.

۵- الغوص فى بحر الإجازات العلمية التى منحها المشايخ العظام إلى فضلاء عصرهم و تلامذتهم، لاستخراج ما فيها من تقريظ و مدح لهذا الكتاب أو ذاك مع الإجازة بروايته، كما ان فى تبيين هؤلاء المشايخ لطرقهم إلى هذه الكتب و اتصالها بمؤلفيها ما يؤكد صحة نسبتها إليهم، هذا فضلا عن طرق النورى- قدس سره- إلى هذه المصنفات كما مرّ آنفا.

۶- اهتمام الشيخ النورى- قدس سره- بإجراء المقارنة بين محتوى كتبه تلك مع ما فى الكتب الأربعة، و غيرها من كتب الشيعة المهمة فى مجال التعرف على أحاديث أهل البيت عليهم السلام لا سيما كتب الشيخ الصدوق و الطوسى و أضرابهما، كل ذلك بهدف التأكيد على ان الاختلاف بين الاثنين نادر و قليل جدا.

۷- اقتناص أدلة الأحكام الفقهية المقررة لدى بعض الفقهاء و المأخوذة من روايات هذه الكتب، أو الموافقة لها من حيث المضمون.

۸- إثبات ان بعض الكتب التى تركها صاحب الوسائل- قدس سره- قد اعتمد عليها من حيث لا يعلم، كما هو الحال فى كتاب الجعفريات الذى لم يذكره الشيخ الحر- رحمه اللّه- ضمن مصادر الوسائل، إلّا ان خبر الوسائل (۱۰: ۳۲/ ۱۳۵) قد أخذ من كتاب الإقبال للسيّد ابن طاوس- رضى اللّه عنه- مع أنّ الأخير نقله من كتاب الجعفريات نصا، و هذا تتبع نادر يستحق الثناء. على أن فيه ما يدل على اعتماد أكابر الفقهاء العبّاد على كتاب الجعفريات.

۹- الإطالة فى الدفاع عن بعض الكتب، مع عرض عشرات الأدلة على اعتبارها و اعتمادها و شهرتها لدى العلماء، كما هو الحال فى كتاب

↨

دعائم الإسلام، و مصباح الشريعة، و كتاب الفقه الرضوى و غيرها.

أما الكتب المعلومة الانتساب إلى أعاظم رجالات الشيعة، فيجدها غير محتاجة إلى الدعم- و هو الصواب- لذا لم يتحدث عنها إلّا قليلا، و ربما ترك الحديث عنها لعدم أهميته قياسا إلى أهمية الحديث عن غيرها من الكتب الأخرى، و قد اختص هذا بكتب المشاهير كالشيخ المفيد و شيخ الطائفة- قدس سرهما الشريف- و غيرهما.

إلى غير ذلك من الأمور الأخرى المتصلة بهذا المحور و التى لا مجال لإيضاحها فى هذه العجالة.

المحور الثانى: ما يتعلق بمؤلفى هذه الكتب.

توسع المصنف فى حديثه عن مؤلفى هذه الكتب، و قد أبدى مهارة فى إجلالهم، و بيان منزلتهم العلمية، و مكانتهم عند أرباب النظر، مع فضلهم فى الحفاظ على السنة بشقيها- النبوية و الإمامية- و صيانتها من التلف أو الضياع.

هذا و يمكن إجمال ما فى هذا المحور بالنقاط التالية:

۱- ضبط أسماء المؤلفين كاملة، مع مناقشة جميع الاختلافات الواردة فى ذلك.

۲- الاعتناء البالغ بالتضعيفات الموجهة إلى أى مؤلف كان من مؤلفى كتب هذه الفائدة. و هذه التضعيفات على نحوين:

أحدهما: تضعيفات أهل السنة.

و الآخر: تضعيفات علماء الشيعة.

أما الأول: فلا يكلف النورى نفسه- قدس سره- بالردّ عليه، و يهمله تماما، بل و يعد الردّ عليه من تضييع العمر، و قد وجدناه- رحمه اللّه- فى غير هذه الفائدة يعد قدح أهل السنة برجال الشيعة و رواتهم من حسن الراوى، و هو

↨

ص: ۲۷

كذلك، إذ يكفى فى التضعيف عندهم أن يكون الرجل شيعيا حتى و لو كان من عبّاد هذه الأمة و زهادها!! حتى لكأن اجتماع النقيضين أهون عند متعصبيهم من اجتماع التشيع و الوثاقة فى فرد مسلم!!! ناهيك عن كثرة امتداحهم و توثيقاتهم بكتب الرجال لكلاب أهل النار من أحفاد ذى الثدية فيما نصت عليه صحاحهم.

و أمّا الثانى: فهو موضع اهتمام النورى- رحمه اللّه- إذ نراه يستعرض جميع الأقوال المضعفة لأى من أولئك المؤلفين، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة هذه التضعيفات منتهيا إلى الحكم بجلالته و علو قدره و منزلته، و له فى إثبات ذلك منها:

أ- النص الصريح- من أحد العلماء المتضلعين فى فن الرجال- على وثاقته.

ب- إيراد الكثير من أسانيد الكتب الأربعة المتصلة بقدامى مؤلفى بعض هذه الكتب خصوصا ما كان داخلا منهم فى عداد أصحاب الأصول الأربعمائة المعروفة عند الشيعة، و ذلك للدلالة على كونه معتمدا فى الرواية من قبل رواة الشيعة الأوائل.

ج- رواية أجلاء الشيعة و أصحاب الإجماع: كابن أبى عمير، و صفوان، و البزنطى- الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون إلّا عن ثقة- عن قدامى هؤلاء المؤلفين.

د- بيان موقف العلماء إزاء من ضعّف، و تصريحهم بخلافه.

ه- الإكثار من توظيف استدلالات الفقهاء فى مجال الأحكام الفرعية لخدمة التوثيق حين يكون الاستدلال برواية رواها المؤلف أو وقع فى إسنادها.

٣- إثبات تشيع من يدعى تسننه من أولئك المؤلفين، و له فى إثبات

↨

ص: ۲۸

ذلك طرق طريفة، لعل من أهمها كون المدعى تسننه هو «من دعاة الرفض» عند أهل السنة.

۴- المسكوت عنهم فى كتب الرجال من أولئك المؤلفين قد نالوا حظا وافرا من البحث و التمحيص فى هذه الفائدة، كما فى شرحه لأصل زيد الزراد. و لقد كان المصنف آية عجيبة فى توثيق من لم يذكر منهم فى كتب الرجال بمدح أو قدح كأبى محمّد جعفر بن أحمد القمى صاحب كتاب المسلسلات و غيرها من الكتب، إذ أكّد جلالته بمختلف الطرق.

المحور الثالث: ما له ارتباط بموضوع الفائدة.

فرض هذا الباب من البحث على الشيخ النورى- قدس سره- التطرق إلى الكثير من الأمور الأخرى التى لم تذكر فى أى من المحورين السابقين و كان لبعضها ارتباط جانبى بأحد المحورين، و لبعضها الآخر صلة وطيدة بموضوع هذه الفائدة.

و فيما يلى أهم تلكم الأمور، التى تكرر ذكر بعضها بين فترة و اخرى، مجملة بالنقاط التالية:

١- تنبيه المصنف- قدس سره- على طريقة حصوله على بعض مصادر المستدرك الفريدة، و قد يجزم أحيانا بافتقار مكتبات الشيعة فى العراق إليها، لحصوله عليها من بلاد الهند، أو إيران أو غيرهما من البلدان النائية عن مكان تأليف خاتمة المستدرك، مما يكشف هذا عن اتصاله الوثيق برجال الفكر و عشاق التراث الشيعى و مكتبات الشيعة فى مختلف بقاع العالم الإسلامى.

۲- إشارة المصنف إلى أخطائه- رحمه اللّه- إزاء ما ذكره عن بعض هذه الكتب أو بعض المؤلفين فی مؤلفاته السابقة كدار السلام، و النجم الثاقب و غیرهما. كما هو الحال فی كتاب الدعوات للقطب الراوندی الآتی

↕

ص: ۲۹

فی هذه الفائدة برقم/ ۳۴، حیث سبق و ان نسبه إلی غیر مؤلفه فی كتبه السابقة.

۳- التصریح باعتماده علی مؤلفاته السابقة فی شرح حال بعض الكتب المذكورة فی هذه الفائدة كما یظهر ذلك من كتاب جامع الأخبار الآتی برقم/ ۵۱ و الذی لم یقطع المصنف بنسبته إلی شخص معین، بل جعله مرددا بین اثنین، و الصحیح انه لمحمّد بن محمّد السبزواری كما أثبته المحقق الأستاذ علاء آل جعفر فی مقدمة تحقیقه للكتاب المذكور.

۴- الإحالة إلی الفوائد الأخری فی هذه الخاتمة لا سیما الفائدة الثالثة فیما له علاقة بمؤلفی هذه الكتب فی الفائدتین.

۵- تعرضه إلی بیان بعض الطرق إلی الكتب التی اعتمدها الشیخ الحر العاملی و لم یعتمدها هو فی المستدرك من هذه الطرق بل من طرق اخری، لاختلاف النسخ تبعا لاختلاف طرقها، كما نجده فی نسختیهما من صحیفة الامام الرضا علیه السلام.

۶- تعرضه إلی بیان التصحیفات الحاصلة فی أسماء الرواة الذین وقعوا فی الأسانید التی استفاد منها النوری فی مجال التوثیقات العامة أو لأغراض أخری فی هذه الفائدة.

۷- تناوله لبعض الأمور المهمة المرتبطة بعلم الحدیث الشریف، كبحثه عن الصحابة و حجیة الحدیث المرسل و غیر ذلك من الأمور الأخری ذات الصلة بدرایة الحدیث و روایته.

هذا و قد تسجل بعض المؤاخذات علی المصنف- رحمه اللّه- لعل أهمها ما یأتی:

۱- اعتماده علی كتاب واحد مجهول المؤلف و إن اعتذر عن الاستدراك به علی الشیخ الحر باعتبار ان ما سجله منه لیس محتجا به و إنما

↕

ص: ۳۰

هو كشاهد و مؤید.

۲- تصریحه باعتماده علی بعض الكتب التی افتقرت إلی المادة الفقهیة تماما معللا ذلك بالحرص علی حفظ مآثر الشیعة الإمامیة من الضیاع كما فی كتاب مصباح الشریعة مما یجب- لو صح الاستدراك بهذا- ان تطرد العلة لتشمل سائر كتب الشیعة الأخری التی هی من قبیل مصباح الشریعة.

۳- اعتماده- كما صرح هو- قدس سره- علی كتاب واحد غیر شیعی مع ان الاستدراك هو علی «تفصیل وسائل الشیعة»! ۴- لم یعر الاهتمام بالدفاع عن التوثیقات الرجالیة العامة التی اعتمدها فی مجال التوثیق فی هذه الفائدة، بل و لم یشر إلی مواضع دفاعه عنها فی الفوائد الأخری من هذه الخاتمة كالرابعة و الخامسة و السابعة و غیرها، حتی لكأنها مسلمة عند الجمیع و لیس الأمر كذلك.

↕

ص: ۳۱

الفائدة الثالثة فی ذكر المشایخ العظام

خصصت هذه الفائدة- التى هى أكبر الفوائد بعد الخامسة- لبيان طريق المصنف إلى أصحاب الكتب التى تقدمت الإشارة إليها فى الفائدتين الأولى و الثانية، منضمة إليها مئات الطرق الأخرى إلى من ألّف و صنف- من السلف الصالح- فى علوم الشريعة الغراء من فقه و حديث و تفسير و أصول و نحو ذلك، ابتداء من عصر المصنف المتوفى سنة- ١٣٢٠ ه) قدس سره-، و انتهاء بأصحاب الكتب الأربعة المشهورة، و ما تلاها فى الاعتبار.

و قد استهلّ هذه الفائدة ببحث ممتاز عن الإجازات العلمية و دورها المهم فى رواية الحديث باعتبارها من أهم طرق تحمّل الحديث و آداب نقله، مستعرضا لكثير من الإجازات التى استجازها المشايخ العظام، أو منحوها لمن استجازهم، ذاكرا نتفا من استجازة علماء الشيعة و فقهائهم عن فقهاء أهل السنة و محدثيهم و أرباب العلوم الأدبية، لرواية جميع مؤلفاتهم و مصنفاتهم التى يحتاجون إلى النقل منها، كما حدث ذلك لهم بالشام و مصر و مكة و فلسطين. كما بين فى هذا البحث الكيفية التى تتم بها معرفة مشايخ الإجازات بعيدا عن كتب الرجال و نصوصهم- كما بحث أيضا عن أصناف التحمل الأخرى-، إلّا انه لم يولها ما أولى الإجازة من اهتمام.

و من مظاهر اعتداده الفائق بالإجازة انه خصص مساحة واسعة فى هذا البحث للرّد على دعوى انحصار الإجازة فى التيمن إلّا أن يكون متعلقها كتابا خاصا فتفيد الضمان و تعهد صحته و حفظه من الغلط و التصحيف، حيث أثبت حاجة الفقهاء الأوائل إليها مطلقا حتى فى الكتب المتواترة عن

↕

أصحابها، ثم ساق كثيرا من الأدلة التى تضاد هذه الدعوى، مشيرا إلى احتياط بعضهم فى إتيان أمور بلا دليل و إنما لمواظبة بعض من سبق من الفقهاء عليها، متسائلا كيف لا تكون الإجازة كذلك بعد أن دأب عليها جميع الفقهاء؟

و لهذا نجده لا يرى حجية فتوى الفقيه الذى لم يستجز أحدا فى الرواية، لأن الإجازة فى نظره هى طريق الاحتياط الوحيد الذى لا ينبغى للفقيه مجانبته.

و بعد أن فرغ المصنف- قدس سره- من بحث الإجازات العلمية فى عالم الرواية و التحديث، انتقل إلى موضوع هذه الفائدة، ألا و هو بيان طرقه مفصّلة إلى المشايخ العظام.

ابتدأ المصنف بمشايخه الخمسة، و هم:

الأول: الشيخ مرتضى الأنصارى.

الثانى: الشيخ عبد الحسين الطهرانى.

الثالث: السيد مهدى القزوينى.

الرابع: المولى على بن ميرزا خليل الطهرانى.

الخامس: الميرزا محمد هاشم الخوانسارى.

و هؤلاء الخمسة- قدس سرهم- قد أجازوا المصنف برواية جميع مصنفاتهم و مؤلفاتهم و ما سمعوه أو قرأوه على مشايخهم، و هم بدورهم استجازوا مشايخهم الذين هم استجازوا أيضا ممن تقدم على طبقتهم، و هكذا الحال بالنسبة إلى الطبقات الأخرى الممتدة على ما يقرب من ألف عام.

إن القارئ الكريم ليجد فى هذه الفائدة جهدا فريدا فى تفصيل مشايخ هذه الطبقات التى تزداد تعقيدا كلما ابتعد عن عصر المصنف لكون كل

↥

ص: ٣٣

مجيز منهم- مع كثرتهم- مستجيزا من غيره.

فالشيخ الأنصارى- مثلا- الذى ابتدأ به المصنف، له طريقان إلى المشايخ العظام.

أحدهما: عن الشيخ النراقى.

و الآخر: عن السيد صدر الدين محمّد بن صالح الموسوى.

و لكل من هذين الطريقين طرق اخرى، تتفرع منها طرق كثيرة، و تتشعب من فروعها طرق أكثر.

فالشيخ النراقى مثلا يروى عن المشايخ العظام- بالإجازة- من أربعة طرق.

الأول: من طريق السيّد بحر العلوم.

الثانى: من طريق والده الشيخ مهدى النراقى.

الثالث: من طريق السيّد محمد مهدى الشهرستانى.

الرابع: من طريق الشيخ جعفر كاشف الغطاء.

و السيد بحر العلوم يروى- بالإجازة أيضا- عن المشايخ العظام من ثمانية طرق، و الأول من هذه الثمانية له طريق، و الثانى طريقان، و الثالث طريق، و الرابع طريق، و الخامس طريقان، و السادس طريق، و السابع ثلاثة طرق، و الثامن أربعة طرق. و هكذا الحال فيما يتفرع و يتشعب من طرق جديدة اخرى. هذا كله فى الطريق الأول للشيخ الأنصارى- قدس سره- و قس عليه طريقه الثانى بل و طرق مشايخ النورى الأربعة- رحمهم اللّه تعالى-.

و الشيخ النورى- قدس سره- لم يكن بعمله هذا مجدولا لسلسلة الإجازات بهذا النمط، و لا رابطا لحلقاتها بعضها ببعض ابتداء من نفسه الشريفة و انتهاء بأصحاب الكتب الأربعة الذين انتهت إليهم إجازات

↥

ص: ٣٤

المشايخ كالكلينى و الصدوق و الطوسى و أضرابهم ممن اتصلوا بأهل البيت عليهم السلام عبر سلسلة من الرواة فحسب، بل تجاوز هذا النمط من الترتيب، و لو لم يكن عمله فى هذه الفائدة إلّا هو لكان جديرا بأن يحظى باهتمام العلماء الأعلام خصوصا المشتغلين منهم بفن الحديث الشريف رواية و دراية، لما فيه من فوائد و عوائد تكشف للعيان مبلغ اهتمام الشيعة البالغ فى الحفاظ على طريقة التحديث المثلى فى سائر العصور.

نعم لم يكتف المصنف- قدس سره- بذلك، حيث أطال الوقوف على عدد غفير من المشايخ العظام، مبينا منزلتهم العلمية، و ما أحاطت بحياتهم من حوادث و قصص طريفة لم يلتفت إليها العلماء، و لم تعتن بها كتب الرجال.

فهو يذكر أسمائهم، و كناهم، و أنسابهم، و أحسابهم، و ألقابهم، و مناطق سكناهم، و رحلاتهم، و أسفارهم، و إجازاتهم، و علاقات بعضهم ببعض، و درجة القربى فيما بينهم سببا أو نسبا، مع شىء من أقوالهم، و أشعارهم، و مناظراتهم، و نوادرهم، و تهانيهم بأفراحهم، و تعازيهم بأحزانهم، و تراحمهم، و توادهم، و تعاطفهم، مع تفصيل مصنفاتهم و مؤلفاتهم، و بيان تقواهم و تمسكهم بحبل الولاء و عرى الايمان، و ما قيل بشأنهم، بل لم ينس حتى منامات بعضهم فى حق بعض، و من ضاعت منه كتبه، أو تلفت، أو سرقت، أو ظهرت بعد وفاته و نسبت لغيره اشتباها، و كثير ما يؤكد على تاريخ ولاداتهم، و وفياتهم، و من صلّى على جنائزهم، و مكان قبورهم، بما يعد تاريخا عظيما و سجلا حافلا لكل ما اتصل بمشايخ الإجازات- تغمدهم اللّه تعالى

برحمته الواسعة و أجزل الثواب لهم- و على امتداد عشرة قرون تقريبا.

و قد انتهى به المطاف- على هذا النهج- إلى الشيخ أبى على الحسن ابن شيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسى- أعلى اللّه تعالى

↕

ص: ٣٥

مقامه- لانتهاء أكثر إجازات مشايخ الشيعة إليه، و به تمم المصنف- رحمه اللّه تعالى- الطرق إلى أرباب المؤلفين و المشايخ من الخلف و السلف الصالحين، و اتصال السند إلى أصحاب المجاميع التى تدور عليها رحى مذهب الشيعة كالكتب الأربعة و ما يتلوها فى الاعتبار.

و أما عن شرح طرق هؤلاء الأصحاب- قدس سرهم- إلى مصنفات الرواة من الكتب و الأصول المعروفة فلم يبحثها فى هذه الفائدة، و اكتفى بالإحالة إلى فهارسهم و كتبهم المسندة التى ضمت مشيختهم تفصيلا.

ثم عرّج بعد هذا على بيان نبذة من أحوال جملة من هؤلاء المشايخ الذين انتهت إليهم سلسلة الإجازات، و قد خص بالذكر منهم اثنى عشر شيخا و هم:

الشيخ الكراجكى، الشيخ النجاشى، شيخ الطائفة الطوسى، الشريف الرضى، السيد المرتضى علم الهدى، الشيخ المفيد، الشيخ ابن قولويه، الشيخ الصدوق، الشيخ النعمانى، ثقة الإسلام الكلينى، الشيخ على بن بابويه، الشيخ الكشى.

و قد تحدث عن كل واحد منهم- قدس سرهم- بما لا مزيد عليه إذ ذكر أنسابهم، و أحسابهم، و فضائلهم، و مآثرهم، مع شىء من قصصهم، و أخبارهم، و ما يتصل بهم، مؤكدا على اعتراف أهل السنة بفضلهم و تعظيمهم و تبجيلهم.

أما عن الشيخ أبى جعفر محمّد بن يعقوب الكلينى- طاب ثراه- فقد أحال المصنف إلى ما كتبه عنه و عن كتابه الكافى فى الفائدة الرابعة.

و قبل أن نعرّف القارئ الكريم بما فى الفائدة الرابعة من فوائد هذه الخاتمة، نود أن نبين له بأن الشيخ النورى- قدس سره- قد رسم لسلسلة الإجازات بسائر الطبقات ابتداء من نفسه، و انتهاء بالسفير الرابع لمولانا

↕

ص: ٣٦

و مقتدانا الإمام الحجة أرواحنا فداه، مشجرة رائعة مفصلة تضمنت أسماء المشايخ العظام، و قد كان المصنف حريصا جدا على كل ما رسمه فيها من حيث سعة الدوائر فيها و ضيقها مع تلوينها، زيادة على ما رسمه من خطوط لها دلالتها فى اتصال المشايخ بعضهم ببعض، و قد وجدنا فى مشجرته اختلافا يسيرا مع ما أثبته فى هذه الفائدة، أشرنا إلى محله فى هامش المتن.

و قد ارتأت مؤسستنا إعادة ترتيب هذه المشجرة بشكل واضح ينسجم مع سهولة تتبع القارئ لسلسلة المشايخ عبر طبقاتهم أجمع، لما فى مشجرة المصنف من صعوبة بالغة حيث أودع فيها- و بمساحة ضيقة- من الدوائر الصغيرة و الكبيرة و المتوسطة ما يقرب من عدد المشايخ المذكورين فى متن هذه الفائدة، كل هذا مع تشابك خطوطها طولا و عرضا، مما يصعب معه تتبع أسماء مشايخ الإجازات عبر طبقاتهم.

و سوف يكون لنا حديث آخر عن هذه المشجرة فى محله من هذا الكتاب لغرض التعريف بها و إزالة ما يكتنفها من غموض نسبى إن شاء اللّه تعالى.

↕

ص: ۳۷

الفائدة الرابعة فی شرح حال کتاب الکافی لثقة الإسلام الکلینی

افتتح المصنف- قدس سره- هذه الفائدة بنبذة من أقوال علماء الإمامیة فی مدح کتاب الکافی، کالشیخ المفید، و المحقق الکرکی، و الشهید الثانی و أضرابهم.

ثم تعرض بعد ذلک إلی بیان معنی الحدیث الصحیح عند القدماء، مؤکدا ان اتصاف الحدیث عندهم بالصحة هو أعم منه عند المتأخرین الذین اصطلحوا علیه بما لم یکن معروفا لدی القدماء الذین اکتفوا بإطلاقه علی ما اعتضد بما یقتضی اعتمادهم علیه، أو اقترن بما یوجب الوثوق به و الرکون إلیه.

کوجوده فی أکثر الأصول الأربعمائة.

أو تکرره فی أصل أو أصلین.

أو کثرة طرقه.

أو لوجوده فی أصل معروف الانتساب إلی من أجمعت الشیعة علی تصدیقه.

أو لأخذه من الکتب التی شاع بین القدماء الوثوق بها و الاعتماد علیها.

أو لاندراجه فی أحد الکتب التی عرضت علی أحد الأئمّة علیهم السلام.

أو لاشتهاره و مطابقته لدلیل قطعی.

أو لغیر هذا و ذاک من الأمور الخارجیة الأخری.

↕

ص: ۳۸

ثم بین المصنف أن هذه القرائن لم تراع فی اصطلاح المتأخرین للحدیث الصحیح لفقدانها کلا أو جلا، و انما کانت عنایتهم بالأمور الداخلیة للخبر، و الحالات النفسیة للراوی کالوثاقة و التثبت و الضبط.

و من هنا یری المصنّف ان الحکم بصحة حدیث أحد من قدماء الأصحاب، من دون الإضافة إلی کتابه- کأن یقال عنه فی کتب الرجال:

صحیح الحدیث- لا- یصح أن یکون ذلک الحکم لأجل الأمور الخارجیة المتوقفة علی کل ما رواه و دونه و عرضه علیها فحسب، بل لا بدّ و أن یکون ناظرا لما علم من حال ذلک الشخص، و ما عرف من سیرته و طریقته من الوثاقة و التثبت و الضبط، و البناء علی نقل الصحیح من هذه الجهة.

و علیه فقول النجاشی- مثلا- فی حق ثقة الإسلام الکلینی: «کان أوثق الناس فی الحدیث و أثبتهم» رجال النجاشی (ص ۳۷۷ رقم ۱۰۲۶) یثبت هذا المعنی، و یبعد من احتمال تلقی الکلینی عن الضعیف و المجهول، لأنه ینافی کونه: أوثق الناس. و أثبتهم.

و قد تنبه المصنف إلی ما قد یرد علیه من نفی الملازمة بین قول النجاشی، و روایة ثقة الإسلام عن ضعیف أو مجهول عند من یقول باجتهاد الکلینی فی تقییم رواة الکافی، لا- سیما و ان النجاشی نفسه قد ضعف رجالا وقعوا فی أسانید الکافی، و حکم بجهالة بعضهم، و رمی آخرین بالغلو بل و وضع الحدیث أیضا، مما یدل علی ان اجتهاد ثقة الإسلام إزاء بعض الرواة لم یکن مسلّما عند الجمیع! لذا بین المصنف ما قاله العلماء قبله بشأن اختلاف القدماء مع المتأخرین فی معنی الحدیث الصحیح، حیث کان الأوائل ینظرون إلی الحدیث من زاویة القرائن المتقدمة و باعتبار ما وثقوا بکونه صادرا عن المعصوم علیه السلام فهو أعم

من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوى من

↕

ص: ٣٩

الثقات أو أمارات أخر، و لهذا صرّح بعض المتأخرين بأن بين صحيحهم و صحيح القدماء: العموم المطلق.

و بناء عليه فان حكم الكلينى بصحة حديث لا يستلزم صحته باصطلاح المتأخرين، لاحتمال كون منشأ الحكم غير وثاقة الراوى.

هذا بناء على اختلاف صحيح القدماء عن صحيح المتأخرين عند بعض العلماء، لكن المصنف يرى ان شهادة الكلينى بصحة اخبار الكافى تفيد الوثوق برواتها، لأنها بحكم توثيق الجميع بالمعنى الأعم.

ثم تعرض بعد ذلك لنقد الخبر الذى شاع مؤخرا بشأن الكافى، من أنه عرض على الإمام الحجة عليه السلام و انه قال عنه: «ان هذا كاف لشيعتنا» فبين انه لا أصل له و لا أثر فى مؤلفات أصحابنا، و لم تأت به رواية قط لا صحيحة و لا ضعيفة، بل صرّح المحدث الأسترآبادى- و هو شيخ الأخباريين فى عصره- بأنه لا أصل له و لا حقيقة، مع ان الأسترآبادى- رحمه اللّه تعالى- رام أن يجعل تمام أحاديث الكافى قطعية الصدور لما عنده من القرائن التى لا تنهض بذلك كما صرح به المصنف.

الا ان المصنف- قدس سره- و ان نفى صحة هذا الخبر الا انه احتمل وقوع ما يصحح معناه، و هو عرض كتاب الكافى على أحد نواب الإمام عليه السلام حيث استبعد أن يكون هذا الكتاب فى طول مدة تأليفه البالغة عشرين عاما لم يعرض على أحد الوكلاء- رضى اللّه تعالى عنهم- و لم يطلبه أحد منهم مع اهتمامهم البالغ بمصنفات ذلك العصر و تأكدهم من سلامة رواياتها و مطابقتها مع الواقع! لقد بيّن المصنف وجوها عديدة فى تقريب هذا الاحتمال، و الحق انها كلها حدسية استحسانية لا تفيد القطع، و إلّا لشاع ذلك و اشتهر. أما عن الوثوق المترتب على الظن المتاخم للعلم بكونهم عليهم السلام راضين

↕

ص: ٤٠

بفعل الكلينى- قدس سره- و مجوزين للعمل بأخبار كتابه، فهو ليس بحجة عند من يرى ان طريق الوثوق الوحيد- كما هو عليه أكثر علماء الشيعة من المحققين و الأصوليين- هو ما اكتشف من القرائن الرجالية المعوّل عليها فى تقييم كل خبر من أخبار الكافى.

ثم ناقش المصنف ما أثير من لدن البعض حول حجية أخبار الكافى، و لعل أهم ما فى هذه الفائدة هو هذا لما فيه من ثمرة الوقوف على آراء العلماء الآخرين بشأن الكافى و ان لم يستقصها المصنف بل اقتصر على قدر ضئيل منها.

و يمكن تحديد مناقشة المصنف بالجوانب التالية:

١- الرد على من ناقش فى حكم القدماء بصحة أخبارهم.

٢- مناقشة من ذهب إلى عدم شهادة الكلينى على صحة أخبار الكافى، و قد نقل فى مقام الردّ مقاطع من خطبة كتاب الكافى للتدليل على صحة ما اختاره من حصول هذه الشهادة.

٣- ناقش من تمسك بعدم حجية أخبار الكافى بتضعيف القدماء كالشيخ المفيد- قدس سره- و غيره لبعض هذه الأخبار، و حملها على وجود المعارض لتلك الأخبار مع كونه أقوى منها.

٤- ناقش التصنيف الجديد للحديث الذى ظهر على يد ابن إدريس و العلّامة الحليين- قدس سرهما-.

٥- ردّ تصنيف أحاديث الكافى وفق المصطلح الجديد.

٦- وجّه رواية الكلينى عن غير الأئمة عليهم السلام مع التصريح فى خطبة الكافى بما يشبه التقييد برواية الآثار الصحيحة الواردة

عن الصادقين عليهما السلام.

٧- ناقش شبهة صاحب رياض العلماء فى فصل الروضة عن الكافى و ان

↕

ص: ۴۱

أخباره كلها مروية عن الإمام بلا واسطة، و انه لا تقية فى أخباره، و لم يطل الكلام حول هذه الشبهة لعدم وجود ما يدل عليها، و عدم وجود الموافق لصاحبها أصلا، مع قيام الأدلة القطعية على خلافها.

٨- أكد فى مناقشاته بعدم تصريح الأخباريين- حتى من قال منهم بقطعية أخبار الكافى- بأن ما رواه ثقة الإسلام صحيح بالمصطلح الجديد، أى: لا قائل منهم بأن رجال أسانيد الكافى كلهم من عدول الإمامية و فى جميع الطبقات.

و انه لم يدع أحد منهم ان ما فى الكافى مقدم على ما يوجد فى غيره فى جميع الحالات حتى عند التعارض، بل قد يقدم عليه غيره، إذا اشتمل على مزايا توجب تقديمه.

٩- العدّة المجهولة فى الكافى، لم يعتن بشأنها كثيرا، مع ان بعضهم قد ردّها مطلقا، لأنه- قدس سره- يرى رجال هذه العدد- المعلومة و المجهولة- من مشايخ الإجازة، و قد كان رأيه فى الفائدة الثالثة فى مشايخ الإجازات بأنهم فوق مستوى التوثيق.

و أخيرا لا بدّ من الإشارة السريعة إلى ما حققه المصنف- رحمه اللّه- فى هذه الفائدة بشأن عدّة الكافى التى يروى ثقة الإسلام بتوسطها عن سهل ابن زياد، و هل ان محمّد بن الحسن المذكور فيها هو الصفار الثقة الجليل كما صرح به جميع من سبق المصنف؟ أو هو شخص آخر.

لقد نفى النورى- قدس سره- أن يكون المراد هو الصفار و ذلك لوجوه سبعة، قد لا يخلو بعضها من مناقشة، إلّا ان الوجه الرابع منها هو من أقوى الوجوه السبعة على الإطلاق.

على ان المصنف لم يكتف بهذا، بل ناقش الآراء التى شخّصت الصفار فى رجال هذه العدّة.

↕

ص: ۴۲

الفائدة الخامسة فى شرح مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه و هى أكبر الفوائد حجما، إطلاقا

فى هذه الفائدة دراسة رجالية قيّمة لحشد هائل من رواة الشيعة الإمامية من حملة حديث العترة عليهم السلام. إذ يجد القارئ الكريم فيها جهدا رجاليا رائعا، و عبقرية فذة فى تحقيق الأخبار الرجالية المتعارضة، حيث أزاح مؤلفها النورى- قدس سره- الستار عن رجال كثيرين لفّهم الزمان بغشاء النسيان، و أودعهم تأمل البعض فى وثاقتهم فى زاوية الإهمال، حيث أسفر بحثه عن جلالتهم و تبديد الشك و الريب عنهم.

أنها فائدة كاسمها و لكن ليس ككل الفوائد، إذ اشتملت على موارد للظماء و مناهل عذبة ارتوى من فيضها قلم كل من تأخر عنه من أساطين الفن أجمع، لما فيها من تراجم لإعلام مشيخة الفقيه و رواته بما ليس له نظير فى كتاب رجالى قط.

ابتدأ المصنف فى هذه الفائدة بنقل ما قيل عن مكانة الشيخ الصدوق و أهمية كتابه- من لا يحضره الفقيه- و ما امتاز به هذا الكتاب عن غيره بمميزات أهلته لأن يحتل موقعا متقدما بين الكتب الموثوق بها جدا عند الشيعة الإمامية.

ثم بين بعد ذلك مسلك الشيخ الصدوق- رضى اللّه تعالى عنه- فى هذا الكتاب و منهجه فى الأسانيد، الذى اختلف عن منهج ثقة الإسلام الكلينى- رحمه اللّه تعالى-.

حيث كان الكلينى يذكر تمام سلسلة السند فى كل حديث يرويه فى

↕

ص: ۴۳

جميع أبواب و كتب الكافى- أصولا، و فروعا، و روضة- بينما سلك الصدوق طريقة أخرى، و هى اختصار الأسانيد فيما يرويه من الأحاديث و ذلك بحذف أوائل السند و الرواية مباشرة عن المعصوم عليه السلام بواسطة من رواه عنه من أصحابه، و هكذا سار فى أغلب أحاديث الفقه، ثم وضح طريقه إلى من روى عنه من أصحاب الأئمة عليهم السلام فى آخر الكتاب، و ذلك بتفصيل طرقه إليهم عبر مشايخه، و هو ما يعرف: بمشيخة الفقيه- التى خصصت لها هذه الفائدة- و هذه المشيخة هى المرجع فى اتصال أسانيد الكتاب.

ثم بين المصنف اهتمام العلماء بهذه المشيخة، و شرحهم لها، و عدّد جملة من تلك الشروح، منبها إلى ما سيذكره فى هذه الفائدة من تنبيهات هامة، مصرحا بأنها بمثابة الشرح و الإيضاح لما ذكره الشيخ الحر العاملى- قدس سره- فى الفائدة الأولى من فوائد خاتمة وسائل الشيعة، و لهذا نرى المصنف قد اعتمد ترتيب خاتمة الوسائل فى ذكر طرق الصدوق- رضى اللّه تعالى عنه- فابتدأها- كما ابتدأ الشيخ الحر فائدته الأولى- بطريق الصدوق إلى أبان بن تغلب، و منتهيا بما كان من وصية أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمّد بن الحنفية، فكان عدد الطرق ثلاثمائة و خمسة و ثمانين طريقا، تشعبت منها و تفرعت طرق كثيرة جدا، و اشتملت هذه الطرق- بشعبها و فروعها- على الجم الغفير من رواة الشيعة. و ربما لا نجد طريقا واحدا من بين هذه الطرق إلّا و قد ضمّ من رجالات الشيعة من كان قطبا للرواية و محورا لرواية الحديث الشريف فى ذلك العصر البهى المستضىء بنور أهل البيت عليهم السلام.

فلا بدع إذا فى أن نجد المصنف قد شغف بأولئك العظام حبا بعد أن تأكد من نزاهتهم و سلامتهم من كل شين، و بعد أن برهن على صدقهم و دلّ على وثاقتهم، و عرف ولاءهم لأئمتهم عليهم السلام و وفاءهم لهم، و النصح

↕

ص: ۴۴

لأمة محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و وقف على ورعهم و تقواهم عن كثب، حيث استفرغ الجهد فى البحث عنهم بشكل منقطع النظير.

على أنّ هذا الكلام لا يعنى أنّ رجال مشيخة الفقيه كلهم بهذه المثابة، و هذا لا شك فيه أصلا عند أحد من علماء الشيعة من الأصوليين و الأخباريين جميعا، إذ وجد فى طرق الصدوق بعض الرواة الضعفاء أو المجاهيل الذين لم تذكرهم كتب الرجال.

و من هنا يأتى دور المصنف- قدس سره- فى بيان ما يراه من أحوال هؤلاء بدراسة تفصيلية يكشف من خلالها إمكانية الاعتماد على روايتهم و قبولها.

كأن يكون أحدهم من مشايخ الإجازة، و قد فصّل المصنف القول فى مشايخ الإجازة و علو مقامهم بحيث يراهم فى غنى عن التوثيق لأنّهم فوق مستوى التوثيق.

أو لرواية الأجلّة المعروفين بصدقهم و وثاقتهم عنهم.

و من أمارات التوثيق بالمعنى العام المعتمدة فى هذا الحقل، أن يكون المضعّف هو ممن ذكره الشيخ الطوسى- قدس سره الشريف- فى أصحاب الصادق عليه السلام لتصريح العلماء بما قام به ابن عقدة من تأليف كتاب فى الرجال جمع فيه أربعة آلاف رجل كلهم من الثقات من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، و من البداهة أنّ كتب الرجال الشيعية- بما فيها رجال

الشيخ- لم يبلغ أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فيها هذا العدد، فيكون ذلك قرينة على التوثيق فيما يراه المصنف.

و منها: تصحيح العلماء القدامى و المتأخرين- لا سيما العلّامة الحلى- قدس سره الشريف- لطرق وقع فيها أمثال هؤلاء الذين ضعّفوا أو حكى تضعيفهم فى كتب الرجال.

↕

ص: ۴۵

و منها: اعتماد المصنف على تصريح علماء الشيعة الأوائل بالأخذ بمرويات بعضهم، لا سيما الشيخ المفيد، و الطوسى و أضرابهما.

و منها: ترجيح الأخبار الرجالية التى تفيد التوثيق على غيرها لمسوغات كثيرة و أسباب علمية بسّط الكلام عنها فى محله.

و منها أيضا: رواية أصحاب الإجماع عن شخص تعدّ من أمارات الوثاقة له بالمعنى العام.

أو رواية من صرحت كتب الرجال بأنّه لا يروى إلّا عن ثقة، عنه.

و قد يجد المصنف- أحيانا- فى تضعيفات بعض من عرف بالتعصب من أهل السنة لرجال الشيعة قرينة على التوثيق لا سيما و أنّ المعروف عن بعضهم تضعيف من اشتهر بولاية و انقطاعه لأئمة أهل البيت عليهم السلام، و عدّه من الضعفاء لا لشىء البتة و إنّما لكونه داعية إلى الحق الذى يسمونه (الرفض) كما هو الحال فى علم الشيعة جابر الجعفى- رضوان اللّه تعالى عليه- و مؤمن الطاق الذى أطلق عليه رجالهم: شيطان الطاق!!.

و لهذا يعدّ المصنف مدحهم- النادر- لرجال الشيعة كقدحهم لا نفع فيه و لا ضرر كما فى شرحه للطريق رقم [۹۷].

إلى غير ذلك من الأمور الأخرى الكثيرة التى اعتمدها النورى- قدس سره- فى مقام التوثيق و التى يطول المقام هنا بايضاحها و التعريف بها، لذا نتركها روما للاختصار.

و قد يضطر المصنف إلى الإطالة فى بيان وثاقة بعض هؤلاء الرواة، لا سيما من حفلت ترجمته بكثرة الأقوال فى كتب الرجال مع الاختلاف الحاصل بينهم فى توثيقه و اعتبار ما يرويه من الأحاديث، كما هو الحال فى أحمد بن هلال، و سهل بن زياد و غيرهما.

و من منهج المصنف فى دراسته لرجال مشيخة كتاب من لا يحضره

↕

ص: ۴۶

الفقيه أنه يهتم بتدوين اسم الراوى كاملا، مع بيان نسبه، و ولائه، و مذهبه إن كان ممن ينتسب إلى المذاهب الفاسدة كالواقفية أو الفطحية و غيرهما.

مع التأكيد على من اتفق معه فى الاسم و المعاصرة، و كيفية التمييز بينهما، منبها على السهو أو الغلط الحاصل فى ضبط الاسم أحيانا، مع الإشارة إلى من روى عنهم أو رووا عنه و من نبغ من أسرته فى العلم و الرواية، و لم ينس أيضا ذكر مصنفاته، و ربما نبّه إلى طرق النجاشى و شيخ الطائفة- قدس سرهما- إليها، كل ذلك مشفوعا بعدد جم من رواياته فى كتب الحديث المشهورة، و تسمية من روى عنه، فان كان مقلا من الرواية نبّه عليه، و إن كان مكثرا أطال فى بيان مروياته و أكثر من الحديث فى ترجمته و بيان حاله.

و لتمكن المصنف- رحمه اللّه- فى فن الرجال، نراه لا يكاد يدع من أقوال علماء الرجال قولا واحدا فيمن تناوله بالبحث إلّا و ناقشه، حيث يستعرض فى مقام خلاصة الرأى فى الراوى جميع وجوه الذم فيه، و قد يستخلص منها- فى الغالب- بفطنة و ذكاء

وجوها تضاد الذم، و قد يحملها على محامل أخرى جديرة بالعناية و الاهتمام لما فيها من موافقة قول القادح للموثّق.

و من جملة ما يلفت نظر القارئ الكريم فى هذه الفائدة عناية مصنفها- قدس سره- بدراسة و تحقيق ما نسبه علماء الرجال من عامية و وقف- و نحوهما- إلى بعض الرواة.

أما نسبة الغلو إلى البعض الآخر، فقد اهتم بها اهتماما ملحوظا و قد ردّها بحجج قوية مشفوعة بالتحقيق العلمى الرائع فى مواضع متعددة من هذه الفائدة، بما يمكن معه استخلاص رأيه النهائى فى بيان الأسباب الداعية إلى اتهام بعض الرواة بمسألة الغلو، بأنها نتيجة روايتهم لجملة من الأخبار الدالة على جلالة قدر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام مع ان مروياتهم تلك

↕

ص: ۴۷

ليس فيها من الغلو شيئا كما هو الحق فى عدد من الرواة الذين نزّهت ساحتهم من هذه التهمة، هذا فضلا عن إطلاق البعض لهذه النسبة على ما لا يستلزمها أصلا، كل ذلك بسبب الاحتياط و التشدد و التنفير من الغلو و رواته.

كما اهتم المصنف فى هذه الفائدة ببعض المباحث الدرائية فى مصطلح الحديث التى فرضت عليه لاتصالها بمن ترجم إليه من الرواة.

منها: دراسة بعض ألفاظ الجرح و التعديل و دلالاتها.

و منها: الاهتمام بدراسة بعض ألفاظ نقل الحديث، لا سيما ما دلّ منها على جهالة حال المروى عنهم التى تلحق الحديث بصنف المراسيل.

و منها: مسألة الاحتجاج بالحديث المرسل، و آراء العلماء فى ذلك، حيث اهتم به كثيرا كما فى ترجمة محمّد بن أبى عمير- رضى اللّه تعالى عنه-.

و منها: دلالة بعض الألفاظ و العبارات على التوثيق الإجمالى أو المدح العام، كتكنية الامام عليه السلام لأحد الأصحاب، أو ترضيه و ترحمه عليه، و قد يتوسع فى دلالة ترضى و ترحم غير الامام عليه.

و منها: تصنيف الحديث إلى صحيح و حسن و موثق و ضعيف عند المتأخرين، و الإشارة السريعة إلى كل صنف من أصنافه، إلى غير ذلك من الأمور المهمة المتفرقة المبثوثة فى ثنايا تراجم رجال مشيخة الفقيه.

و بعد أن فرغ المصنف من شرح طرق الصدوق فى هذه الفائدة، شرع- رحمه اللّه- بتنظيم فهرس تفصيلى- مرتبا على الحروف- لأهم ما ورد من التراجم الرجالية التى بلغت زهاء مائتين و تسعة عشر ترجمة، علما بأنّه قد ترك ذكر الكثير من الرواة الذين لم يتوسع بتراجمهم.

ثم بين بعد ذلك مشايخ الصدوق مرتبين على الحروف فبلغوا زهاء

↕

ص: ۴۸

مائتين و أربعة مشايخ.

و أخيرا اختتم هذه الفائدة ببيان عدد أخبار «كتاب من لا يحضره الفقيه» و عدد مراسيله موزعة على الأبواب، موضحا من أرسل الحديث من رواة «الفقيه» و رأيه فى هذا الإرسال.

↕

ص: ۴۹

الفائدة السادسة فى نبذ ممّا يتعلّق بكتاب التهذيب

فى هذه الفائدة تصنيف تام- من حيث الصحة و عدمها- لكل طرق الشيخ الطوسى (ت/ ۴۶۰ ه)- قدس سره الشريف- فى كتابه التهذيب.

و لما كانت مشيخة التهذيب- التى سيأتى الحديث عنها لاحقا- هى نفس مشيخة الإستبصار، كان لا بدّ من التعرض لطرق الشيخ التى نص عليها فى الاستبصار، و حيث ان الفهرست قد اشتمل على ما يقرب من ألف طريق للشيخ إلى أرباب الأصول و المصنفات التى أخرج عنها فى التهذيب كان لا بدّ من الرجوع إلى هذه الطرق بغية الوصول إلى معرفة ما لم يذكره منها فى مشيخة التهذيب.

و من هنا جاءت عناية الأعلام بدراسة جميع طرق الشيخ فى هذه الكتب الثلاثة: «التهذيب، و الاستبصار، و الفهرست» و عدم الفصل بينها إذ من الممكن الحكم بصحة طريق ضعيف فى واحد منها بلحاظ ما فى الآخر، لا سيما و ان الشيخ- رضى اللّه تعالى عنه- قد أحال فى مشيخة التهذيب- كما سيأتى- إلى طرقه فى الفهرست.

و من بين هؤلاء الأعلام الذين اهتموا بمثل هذه الدراسة هو المصنف- قدس سره- كما سيتضح من التعريف لهذه الفائدة.

ابتدأها المصنف- قدس سره- بالإشارة السريعة إلى موقع كتاب التهذيب بين كتب الحديث الأخرى عند فقهاء الشيعة الإمامية، فهو أعظمها فى الفقه منزلة، و أكثرها منفعة، إذ لا يمكن استغناء الفقيه عنه لما اشتمل عليه من الفقه و الاستدلال، و التنبيه على الأصول و الرجال، و التوفيق بين

↕

الأخبار، و الجمع بينها بشاهد النقل و الاعتبار، إلى غير ذلك من المميزات الأخرى لهذا الكتاب التى لم يحوها كتاب غيره فى بابه.

و بعد الإشارة إلى أهمية التهذيب و منزلته، انتقل إلى بيان طريقة شيخ الطائفة- رضى اللّه تعالى عنه- فى رواية أحاديث العترة الطاهرة عليهم السلام مبينا عدم جريانها على نسق واحد فى كتابيه: التهذيب و الاستبصار.

فهو- رضى اللّه تعالى عنه- قد يعتمد طريقة ثقة الإسلام الكلينى تارة بأن يذكر جميع رجال السند فيهما ابتداء من شيخه و انتهاء بالراوى عن المعصوم عليه السلام و هذا غالبا ما يكون فى أوائل الكتابين، و تارة يعتمد طريقة الصدوق فى «من لا يحضره الفقيه» فيقتصر على ذكر بعض رجال السند ممن بعدوا عن عصره، و ذلك بحذف صدر السند لغرض الاختصار، و هذا غالبا ما يكون فى أواخر الكتابين، ثم يستدرك- فى نهاية المطاف- على ما حذفه من الإسناد بخاتمة يبين فيها طرقه إلى من روى عنه من المشايخ بصورة التعليق، لكى يتم من خلال ذلك وصل سلسلة السند بينه و بين الراوى عن المعصوم عليه السلام إلّا أنّ هذه المشيخة لم تكن مستوعبة لكل الطرق المعلقة، و لم يكن الشيخ غافلا عن هذا و إنما ترك تفصيله إلى فهارس الشيوخ المصنفة لرواية الأصول و المصنفات التى نقل الشيخ منها و لم يذكر طرقه إلى أصحابها، و من بين هذه الفهارس التى أحال إليها كتابه المعروف بالفهرست.

و لما كان ميرزا محمد الأردبيلى (ت/ ۱۱۰۰ ه)- قدس سره- قد أعدّ رسالة درس فيها طرق الشيخ- رضى اللّه تعالى عنه- فى كتبه الثلاثة، و أطلق عليها اسم: «رسالة تصحيح الأسانيد» ثم اختصرها فى الفائدة الرابعة من فوائد كتابه المعروف ب «جامع الرواة»، لذا اختار المصنف- قدس سره- هذه الرسالة من بين نظائرها المعدّة لهذا الغرض، نظرا لما امتازت به عن

↕
ص: ۵۱
غيرها من فوائد مهمة تعرب عن تضلع الميرزا الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- بهذا الحقل من البحث و الدراسة، فأورد مختصرها كاملا فى هذه الفائدة، مشيرا إلى منهج مؤلفه الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- بعد اطرائه على ما قام به من جهد عظيم فى معرفة أحوال أحاديث التهذيبين و ذلك برجوعه إلى مشيختهما مع الفهرست.
و قبل بيان جهد المصنف فى هذه الفائدة، و ما طرحه من آراء فيها، يحسن بنا أن نبين- باختصار- الهيكل العام لرسالة تصحيح الأسانيد، فنقول:
اشتملت هذه الرسالة على نحوين من الدراسة، و هما:
الأول: دراسة طرق الشيخ فى المشيخة §تقدم القول بأن مشيخة التهذيب و الاستبصار واحدة، و هو كذلك، إلّا أنّا وجدنا- فى سير التحقيق- اختلافا يسيرا جدا بينهما و ذلك بتشعب طريق واحد فى أحدهما إلى طرق أكثر مما تشعب إليه ذلك الطريق فى الآخر، و هذا لا يضر بوحدة المشيختين، كما نبهنا عليه فى محله.§ و الفهرست.
الثانى: البحث فى الطرق المذكورة فى كلّ من التهذيب و الاستبصار.
أمّا الأول: فيتلخص نشاط الأردبيلى فيه بثلاثة أمور و هى:
۱- الحكم بالصحة على الطريق المتفق على صحته.
الحكم بالضعف على الطريق المتفق على ضعفه.
۳- ترك الحكم على الطريق المختلف فيه عند عدم إمكان الترجيح، مع ذكر اسم الراوى الذى بسببه صار الطريق مختلفا فيه.
و قد شمل هذا النحو جميع طرق الشيخ فى المشيخة و الفهرست إلّا ما استسيغ تركه §كأن يترك فرعا من الطريق لا أصلا، أو يختار- أحيانا نادرة- أصح الطريقين إلى راو واحد، و يدع الآخر.§ كما نبهنا عليه فى محله.
↕
ص: ۵۲
أمّا الثانى: فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالطرق الضعيفة، و المرسلة، و المجهولة إلى المشايخ فى المشيخة و الفهرست، و ان كان محور البحث ليس فيها أصلا، لاختصاصه بالمتابعة و الاستقصاء التام لكافة ما ذكره الشيخ إلى هؤلاء المشايخ من طرق متصلة الاسناد (صحيحة، أو حسنة، أو موثقة) فى أصل التهذيب و الاستبصار، لكى يقارن هذه بتلك، و حينئذ يخرج الضعيف من حيّزه، و يتصل المرسل، و يعرف المجهول، و لهذا لا يذكر- فى الغالب- فى رسالته طريقا صحيحا، أو حسنا، أو موثقا من أصل الكتابين لمن كان الطريق إليه صحيحا فى المشيخة أو الفهرست. و هذا العمل الممتاز الذى خدم به الأردبيلى- قدس سره- أحاديث الكتابين لم يسبقه أحد إليه بهذا الشكل المستوعب فيما نعلم.
أمّا دور المصنف النورى- رحمه اللّه تعالى- فى هذه الفائدة، فقد اختصره هو بعبارة واحدة قبل شروعه بنقل ما فى رسالة تصحيح الأسانيد، فقال:
«و ربما نبهت على فائدة فى بعض الطرق أدرجتها بقولى: قلت، و فى آخره: انتهى».
ثم شرع بعد ذلك بنقل طرق الشيخ على نحو ما فى مختصر رسالة تصحيح الأسانيد.
هذا و يمكن الوقوف على جهد المؤلف فى هذه الفائدة، حيث ضمنها بكثير من الفوائد المهمة التى حملته على قطع الرسالة بين حين و آخر كما نبه عليه، و ذلك بلحاظ تعليقاته المصدرة بقوله: (قلت)، و لعل أهمها ما يأتى:

۱- التأكيد- أحيانا كثيرة- على وثاقة من حكم بسببه على الطريق بالضعف و ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال.

۲- محاولته فى وصل بعض الطرق التى حكم عليها بالإرسال.

↕

ص: ۵۳

۳- الإشارة إلى حكم المشهور على بعض الطرق، و حكمها عنده، مع بيان السبب الداعى إلى الحكم بخلاف المشهور.

۴- التنبيه على وثاقة أو حسن بعض الرواة فى جامع الرواة مع تضعيف بعض الطرق بسببهم فى رسالة تصحيح الأسانيد سهوا.

۵- بيان رأيه فى الطرق المرسلة، إذا كان المرسل من أصحاب الإجماع.

۶- مخالفة صاحب الرسالة فى حكمه بالاتحاد بين راويين، و بيان التعدد بوجوه كما هو الحال فى محمّد بن جعفر الأسدى الذى حكم الأردبيلى باتحاده مع محمّد بن جعفر الرزاز.

۷- التوسع- أحيانا- فى بيان بعض الأمور المتعلقة بالرواة الذين حكم عليهم بالضعف أو الجهالة، بما يؤكد من خلالها على حسن حالهم.

۸- التنبيه على خلو مشيخة التهذيب من بعض الطرق التى نصت الرسالة على وجوده فيها، و هذه الملاحظة مهمة جدا، إذ صرح الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- بوجود بعض الطرق فى المشيخة و لا أثر له فيها فعلا، و قد تكرر ذلك منه بما يقرب من مائة مورد تقريبا، و من البعيد جدا أن تكون كل هذه التصريحات من سهو القلم.

هذا، و لم نهتد- بعد طول البحث و التأمل- إلى السر فى ذلك، و ربما قد نبحث الموضوع فى مقال مستقل بشكل مفصل.

۹- التصريح بأن الحكم بالضعف أو الجهالة على بعض طرق الشيخ إلى المصنفات و الأصول فى الفهرست لا يضر بعد وصول هذه الكتب سالمة إلى عصر المصنف، و قيامه بشرح حالها بما يؤكد الاعتماد عليها كما مر فى الفائدة الثالثة.

۱۰- الاهتمام ببيان ما فى فهارس الشيوخ المصنفة لروايات الأصول

↕

ص: ۵۴

و المصنفات، حيث أحال إليها الشيخ الطوسى- قدس سره- كما تقدم.

و من هذه الفهارس التى رجع إليها المصنف لمعرفة تلكم الطرق هى:

مشيخة الصدوق، و مشيخة أبى غالب الزرارى المفصلة فى رسالته المعروفة فى آل أعين، و مشيخة النجاشى فى كتابه المعروف برجال النجاشى.

و قد أكثر المصنف الرجوع إلى هذه الكتب الثلاثة.

۱۱- بيان سبب حكم الأردبيلى- رحمه اللّه تعالى- على بعض بعض الطرق بالضعف أو الإرسال أو الجهالة، و إبداء الرأى فى ذلك أحيانا.

۱۲- كثرة الإحالة من المصنف إلى ما تقدم فى الفوائد السابقة من تراجم الرواة و شرح حال كتبهم، إذ لا يمكن التعقيب بما ذكره فيها على من ضعف هنا فى هذه الفائدة، و بهذا فقد ربط أكثر الطرق الضعيفة أو المجهولة بما فصله فى الفوائد السابقة عن رجال هذه الطرق.

هذا و بعد فراغه من تتبع طرق الشيخ و التعليق عليها نبّه على أربعة أمور- جعلها خاتمة لهذه الفائدة- و هى:

التنبيه الأول: الرد على تضعيف الأردبيلى- رحمه الله تعالى- لبعض الطرق ردا إجماليا، إذ التعرض لكل حكم بالتفصيل يوجب

الاطناب الممل.

التنبيه الثانی: البناء علی إحراز وثاقهٔ مشایخ الإجازهٔ بحصول الظن من الامارات علی ذلک، مع التصریح بعدم قوله بأن مشیخهٔ الإجازهٔ تعدّ من أمارات التوثیق.

ثم نبه إلی ما تقدم من أمور فی الفوائد السابقهٔ و التی یمکن من خلالها الحکم بوثاقهٔ مشایخ الإجازهٔ، مشیرا فی هذه الفائدهٔ لأهمها لکثرهٔ الحاجهٔ إلیها.

التنبیه الثالث: رأیه فیما یخص أبواب الزیادات فی کتاب التهذیب،

↕

ص: ۵۵

مع نقله لکلام المحدث الجزائری و مناقشته.

التنبیه الرابع: فی بیان عدد الأحادیث و الأبواب فی کتاب التهذیب.

↕

ص: ۵۶

الفائدهٔ السابعهٔ فی ذکر أصحاب الإجماع و عدّتهم

فی هذه الفائدهٔ بحث مبسوط عن المصطلح الرجالی المعروف عند الشیعهٔ الإمامیهٔ ب: (أصحاب الإجماع) تناول فیه المصنف الأمور التالیهٔ:

الأول: فی نقل أصل العبارهٔ: (أصحاب الإجماع) و بیان مصدرها، و فیه بیان کونهم علی ثلاث طبقات و هی:

الأولی: من أصحاب الإمام الباقر (ت/ ۱۱۴ ه) علیه السلام.

الثانیهٔ: من أصحاب الإمام الصادق (ت/ ۱۴۸ ه) علیه السلام.

الثالثهٔ: من أصحاب الإمام الکاظم (ت/ ۱۸۳ ه) علیه السلام.

الثانی: فی بیان عدد أصحاب الإجماع و الاختلاف الحاصل بین العلماء فی عددهم، و قد نقل المصنف فی المقام کلمات الکشی، و ابن داود، و المجلسی، و الأسترآبادی، و الحائری، و الداماد، و الکنی.

الثالث: تفصیل موقف علماء الشیعهٔ من هذا الإجماع، و قد ابتدأ بموقف الشیخ الطوسی- قدس سره الشریف- مؤکدا علی تلقی الشیخ لهذا الإجماع بالقبول، و قد استدل علی ذلک بوجوه نشیر إلیها اختصارا.

منها: ما ذکره السید ابن طاوس من أن ما اختاره الشیخ الطوسی من رجال الکشی- الذی هو الأصل لهذه العبارهٔ- یمثل مختاره و مرضیهٔ و مقبولهٔ، لأنّه اختصر الکثیر منه، فلا بدّ و أن یکون قد أثبت ما یراه صحیحا.

و قد یرد هذا الاستدلال بوجود روایات قدح فی رجال الکشی بحق من وثقهم الشیخ فی الرجال و الفهرست، و لو کانت مرضیهٔ و مقبولهٔ من قبل الشیخ لما کان لتوثیق من وردت بحقه معنی غیر التهافت، و هذا ما لا یقوله أحد.

↕

ص: ۵۷

و منها: ما استفاده المصنف من کلام للشیخ الطوسی فی عدّهٔ الأصول لدعم تلقی الشیخ لهذا الإجماع بالقبول.

و منها: ما یخص رأی الشیخ فی عبد اللّه بن بکیر- و هو من أصحاب الإجماع- و دعوی الإجماع علی تصحیح ما یصح عنه.

ثم بين المصنف موقف ابن شهرآشوب، و العلّامة الحلی، و ابن داود، و الشهیدین الأول و الثانی، فی کلام طویل محیلا إلی کلمات غیرهم من الأعلام کبهاء الدین العاملی، و المحقق الداماد، و المجلسیین، و صاحب الذخیرة، و الکاظمی، و الطریحی، و غیرهم من الأعلام.

الرابع: فی بیان وجه حجیة هذا الإجماع بعد وضوح عدم کون المراد منه هو الإجماع المصطلح الکاشف عن رأی الامام المعصوم علیه السلام بأحد الوجوه المذکورة فی محله.

ثم بیّن المصنف- قدس سره- من ذهب من العلماء إلی أن هذا الإجماع دلّ- بالدلالة الالتزامیة- علی أن أصحاب الإجماع هم فی أعلی درجات الوثاقة، مؤکدا أن هذا القول إنما یتم فیما لو کان مفاد العبارة المنقولة عن الکشی (وثاقتهم) و أما علی ما هو المشهور من کون المراد (صحة أحادیثهم) بالمعنی المصطلح عند القدماء فلا دلالة التزامیة فی المقام.

و لهذا اختار- قدس سره- فی بیان وجه الحجیة لهذا الإجماع هو إجماع الأصحاب علی اقتران أحادیث (أصحاب الإجماع) بما یوجب الحکم بصحتها.

الخامس: حول تفسیر عبارة: (تصحیح ما یصح عنهم) التی أطلقت فی حق جماعة.

حاول المصنف استقصاء أقوال من سبقه من العلماء فی مجال تفسیرها، و حصرها بأربعة أقوال، سنشیر إلیها فی غایة الاختصار و هی:

↨

ص: ۵۸

القول الأول: و یمثله المحقق الداماد، و خلاصته: عدم الحکم بصحة الحدیث المنقول عنهم و نسبته إلی أهل البیت علیهم السلام من دون اعتبار العدالة فیمن یروون عنه، فالصحیح إذن هو الروایة لا المروی.

و قد ردّه المصنف ردا جمیلا و ذلک بتفسیره (ما) الموصولة فی قولهم (ما یصح عنهم) بما یربطها بمتن الحدیث لا سنده حتی تکون بمعنی صحة الروایة لا المروی.

القول الثانی: أنها لا تفید أکثر من کون الجماعة ثقات، و قد نسب هذا القول إلی القیل فی کلام الأستاذ الأکبر الوحید البهبهانی.

و ناقشه المصنف بأن العبارة تختلف عن قولهم (ثقة) مع وضوح التغایر و التباین بین مفاد قولهم و العبارة. ثم نقل کلمات کثیر من الأعلام مرجحا ما قاله صاحب الفصول الغرویة فی المقام.

القول الثالث: المراد هو صحة ما رووه حیث تصح الروایة إلیهم و لا یلاحظ ما بعدهم إلی المعصوم علیه السلام و هذا هو ما نسب إلی المشهور کما فی الرواشح، و صرح به بهاء الدین العاملی، و الوحید البهبهانی، و حجة الإسلام الشفتی، و هو مما کان قد بنی علیه العلماء الأعلام کالعلّامة و ابن داود و الشهید الثانی و المجلسیین و غیرهم رضی اللّه تعالی عنهم.

القول الرابع: المراد هو توثیق الجماعة و من بعدهم، و هذا القول و القول الثانی هما من فروع القول الثالث و هو قول المشهور الذی اختاره المصنف و استدل علیه بوجوه کثیرة لا مجال فی تفصیلها.

ثم عرّج بعد ذلک علی توضیح معنی الصحیح عند القدماء مع بیان أمارات الصحة عندهم بما یستفاد منه الاطمئنان بدعوی انحصار مصطلح الصحیح فی خبر الثقة و لو من غیر الإمامی. و قد استدل بجملة من الأدلة علی إثبات کون المناط فی الصحة عندهم حالات نفس السند من غیر

↨

ص: ۵۹

ملاحظة اقترانه بأمر خارجی.

كما بحث المصنف فی هذه الفائدة ما يفرق بين عمل القدماء بالحسن أو الضعيف مع الشهرة، بما يدل على أن هذين الصنفين من الحديث غير داخلين فی الصحيح عندهم، و إنما سبب العمل بالضعيف أحيانا هو لانجباره بالشهرة رواية كانت أو فتوى، إلّا أنه اختار دخول الكثير من الأحاديث الحسان فی قسم الصحاح عندهم على ما سيبينه فی فوائد لاحقة.

ردّ المصنف فی هذه الفائدة على من ذهب إلى نقد طريقة القدماء فی حكمهم بالصحة على بعض الأحاديث بأسباب لا تقتضی بنظره ذلک.

كما ردّ أيضا على من تأمّل فی كون الصحيح بالمعنى المصطلح الجديد فردا من الصحيح بالمعنى الأعم مع احتماله الفرق بينهما.

و قد بحث المصنف أيضا عن القرائن التی يصير بها خبر الواحد حجة، و قسم تلک القرائن على قسمين:

القرائن الداخلية: و يعنی بها الوثاقة بالمعنى الأعم، أو العدالة بالمعنى الأعم- أی: عدالة كل راو على مذهبه- و يعبر عنها تارة بالوثاقة بالمعنى الأعم، و اخرى بالمعنى الأخص، فيدخل فيها الايمان على اختلاف المذاهب، و غيرها من التثبت و الضبط.

و القرائن الخارجية: و هی مطابقة الخبر لأكثر ما فی الأصول الثابتة، أو كثرة رواة الخبر و غير ذلک مما تقدمت الإشارة إليه فی الفوائد السابقة.

ثم فرق بينهما على أساس اتصاف الراوی بالأولى، و دخول خبره فی صنف الحجة بما يمكن الحكم بصحة حديثه من جهتها مطلقا.

بخلاف الثانية التی لا يمكن الحكم بصحة حديث الراوی إلا بعد الوقوف على اقترانه بها، لأنها أوصاف لنفس الخبر و لا يمكن تصحيحه دون اتصافه بها، و قد جعل بحثه عن تلک القرائن تمهيدا للقول بأنه لو صحت

↕

ص: ۶۰

أعمية صحيح القدماء فإنه لا يكون من جهة القرائن الخارجية و إنما من جهة القرائن الداخلية للخبر، و ذلک لوجهين:

أحدهما: حكم الأصحاب بصحة كل ما صح عن أصحاب الإجماع من غير تخصيص بشیء.

الآخر: إن جل الأحاديث تنتهی إلى أصحاب الإجماع، و فی هذا الوجه مقارنة لطيفة بين ما وصل للشيعة من أحاديث أهل البيت عليهم السلام و بين ما قاله أصحاب الأئمة عليهم السلام فی عدد ما يحفظون من أحاديثهم. ثم نقل بعضا من كلمات الأوائل- قدس سرهم- بما يدعم به هذا الوجه، حتى انتهى به البحث إلى اختيار دلالة ما ذكر عن أصحاب الإجماع على وثاقتهم و وثاقة من بعدهم إلى المعصوم عليه السلام مطابقة أو التزاما على مسلک المشهور، ثم نبه على أمور ثلاثة:

الأول: فی بيان المراد من الوثاقة المستفادة من الإجماع، و دلالة الإجماع عليها.

الثانی: تأكيد كون أعاظم أصحاب الأئمة عليهم السلام لا يفتون و لا يقولون شيئا ما لم يسمعوه منهم عليهم السلام.

الثالث: فی ذكر جماعة من الثقات- دون أصحاب الإجماع- وصف حديثهم بالصحة، مع بيان دلالة قولهم: صحيح الحديث.

↕

ص: ۶۱

الفائدة الثامنة فى ذكر أمارة عامة لوثاقة المجهولين من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام

هذه الأمارات العامة التى اعتمدها المصنف كثيرا فى توثيق ما لم يوثق من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى كتب الرجال الواصلة إلى عصره، و أفرد لها هذه الفائدة، خلاصتها ما قام به الشيخ الثقة الجليل القدر و العظيم المنزلة أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانى الكوفى أبو العباس المعروف بابن عقدة الزيدى الجارودى الحافظ (۲۴۹- ۳۳۳ ه) من تأليف كتاب ضخم فى الرجال جمع فيه من ثقات أصحاب الإمام الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، مع التنصيص منه على وثاقتهم، و قد وردت الإشارة إلى كتاب ابن عقدة فى سائر كتب التراجم القديمة و الحديثة.

بيد أن المذكور من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ (ت/ ۴۶۰ ه)- و هو أوسع كتاب رجالى فى تسمية أصحاب الأئمة عليهم السلام بحسب الأبواب- هو أقل مما ذكره ابن عقدة و نص عليه سائر العلماء، حيث بلغوا فى رجال الشيخ (۳۲۲۴) ثلاثة آلاف و مائتين و أربعة و عشرين راويا، من بينهم أربعة عشر رجلا ممن لم يسمّ (روى بواسطة عن الامام الصادق عليه السلام) و ثلاث عشرة امرأة من النساء الروايات عنه عليه السلام هذا مع عدم مراعاة المكرر ذكره منهم أو المتحد مع غيره.

و هذا العدد يقل عما ذكره ابن عقدة بسبعمائة و ستة و سبعين اسما.

إلّا أنّ ما احصاه المصنف من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ، يقل عمّا ذكرناه بمائة و أربعة و سبعين اسما، و قد يؤول هذا

↕

ص: ۶۲

الفارق إلى إسقاطه من لم يسمّ منهم، مع حذفه المكرر و المتحد مع غيره.

و إذا علمنا أن الشيخ الطوسى لم ينص على وثاقة كل من ذكره بل اقتصر على عدد قليل منهم، و ترك أغلبهم حتى صاروا بحكم المجهولين فى الظاهر، بل و ضعف عددا آخر منهم مع ضياع كتاب ابن عقدة- و هذا مما يؤسف عليه حقا و يحزّ فى النفوس ألما مع أنه ليس الكتاب الرجالى الأول المفقود- أصبح الوقوف عند هذه الأمارة، و إطالة النظر فى مؤداها، و إجالة الفكر فى مفادها من المطالب الرجالية المهمة عند علماء هذا الفن و منذ أمد بعيد يكاد يقترب من عصر ابن عقدة نفسه.

حيث وردت الإشارة إليها تلميحا أو تصريحا فى كثير من كلمات الأعلام- رضى اللّه تعالى عنهم- كالشيخ المفيد، و شيخ الطائفة، و محققها و علامتها الحليين، و ابن شهرآشوب، و الشيخ محمّد بن على الفتال، و السيد النيلى، و الشهيد الأول، و الشيخ حسين والد الشيخ البهائى، و التقى المجلسى، و المحقق الداماد و غيرهم مما فصله المصنف فى هذه الفائدة، و قد استفاد من مجموع كلماتهم- زيادة على ما حققه فى المقام- وثاقة جميع من ذكره الشيخ فى باب أصحاب الإمام أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام.

ثم بين المصنف موقف الشيخ النجاشى الرجالى الشهير من كتاب ابن عقدة، و ما ذكره فى كتابه- المعروف برجال النجاشى- من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام مع إشارته فى تراجم الكثير منهم إلى وثاقتهم عند ابن عقدة و الأخذ بهذا التوثيق.

كما بين أيضا موقف شيخ الطائفة من هذا الكتاب، مشيرا إلى أن ما ذكره الشيخ قد أخذ من كتاب ابن عقدة حرفيا.

ثم ذكر بعد ذلك اعتماد المحقق الداماد على هذه الأمارة و تصريحه

↕

ص: ۶۳

بوثاقة ما لم يوثقه الشيخ، ناقلا كلامه فى مجال معرفة المجاهيل، و طعنه بمن يضعف الرجال لأوهى الأسباب و من غير تحصيل، و قد أيده المصنف غاية التأييد.

ثم نبّه على أمور مهمة، نشير إليها باختصار و هى:

الأول: فى بيان كيفية استقصاء أصحاب الأئمة عليهم السلام و طريقة العلماء فى ذلك، و قد حقق المصنف سبب النقص الحاصل فى عدد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ عما هو عليه فى رجال ابن عقدة و انتهى إلى نتائج مهمة حرية بوقوف الباحثين- من ذوى الاختصاص- عليها.

الثانى: فى مجال تزكية العدل الإمامى لغيره من غير تعرضه أو غيره لمذهبه، كقوله: «فلان ثقة» مع بيان دلالة هذه الكلمة، و علاقتها بقول سائر العلماء بأن ابن عقدة الحافظ جمع أربعة آلاف ثقة من أصحاب أبى عبد اللّه الصادق عليه السلام.

كما سلّط الإضواء على توثيق المزكى العادل غير الإمامى لعلاقة ذلك بابن عقدة نفسه لكونه زيديا جاروديا، و ناقش من يستشكل على هذا التوثيق أو يتوقف عن الاعتماد عليه، و قد أجاد فى مناقشته معتمدا على وجوه فى الرد بسط القول فيها، مع الاستفادة الملحوظة من أقوال العلماء، و من توثيقات شيخ الرجاليين النجاشى ذات العلاقة بتوثيقات ابن عقدة بما يستخلص منها حصول الوثوق و الاطمئنان بخبر من وثقه ابن عقدة، و فى هذا- على رأى المصنف- كفاية لمن اقتصر فى الحجة من الأخبار بالموثوق بصدورها من جهة السند.

الثالث: و هو من أهم ما ذكره من الأمور التى ودّ التنبيه عليها، لتعلقه بمسألة تعارض الأخذ بهذه الأمارة مع تضعيفات الشيخ الطوسى قدس سره

↨

ص: ۶۴

الشريف- لعدد من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى كتابيه: الرجال و الفهرست.

و قد أجاب المصنف عن تضعيفات الشيخ بوجوه ثلاثة هى باختصار:

۱- سلامة المقدمات التى توصل بها إلى هذه الأمارة، و لا يضر حينئذ خروج بعض الأفراد منها، و لو لم يصح الأخذ بهذه الأمارة لكان شذوذ فرد من قاعدة يعد نسفا لها، و هذا ما لم يقل به أحد.

۲- حمل معنى الضعف بما لا ينافى الوثاقة عند المتقدمين، أما ما كان من الضعف منافيا لها بشكل لا يحتمل التأويل كما هو الحال فى أبى الخطاب مثلا فقد فصّل جوابه فى الوجه الثالث.

۳- اختلاف الموثّق مع الجارح تبعا لاختلاف حال الراوى، بمعنى: نظر الموثق إلى الراوى فى أيام استقامته فوثقه، و نظر الجارح إليه فى أيام اعوجاجه و انحرافه عن الحق فضعفه.

↨

ص: ۶۵

الفائدة التاسعة فى الأخبار الحسنة و الألفاظ الدالة على التوثيق و أمارات الوثاقة

تعرض المحدث النورى- رحمه اللّه تعالى- فى هذه الفائدة إلى بحث مهم قلما اعتنت به كتب الدراية قبله، ألا و هو كيفية اقتراب الحديث الحسن من الحديث الصحيح، مع مراعاة موقف المتأخرين الذين قالوا بعدم حجية الحسن لاشتراطهم فى حجية الخبر عدالة رواته. مع بحثه عما دلّ من الألفاظ على التوثيق، و كشف النقاب عن الأمارات الدالة على الوثاقة.

و قد مهّد المصنف لبيان حقيقة هذه المسائل بأمرين مهمين، و هما:

الأوّل: اختلاف العلماء فی معنی العدالة الشرعية و اتفاقهم علی ترتيب آثارها بحق من ثبت حسن ظاهره.

الثانی: اتفاق أهل الدراية علی دلالة بعض ألفاظ التعديل و بعض ألفاظ المدح، و عدّهم الحديث من جهة من قيل بحقه لفظ تعديل متفق عليه صحيحا، و حسنا إن كان اللفظ المتفق عليه لفظ مدح. هذا مع تصريحهم بأن مثل (شيخ الطائفة) أو (عميدها) أو (رئيسها) و نحو ذلک من الألفاظ إنما تستعمل للمشاهير من أقطاب المذهب ممن يستغنی عن التوثيق.

ثم تعرض بعد ذلک إلی عدّهم حديث بعض الأعاظم حسنا، متخذا من الشيخ إبراهيم بن هاشم القمی مثالا علی ذلک، لعدم النص عليه بالوثاقة بل بالمدح المعتد به. و قد ناقش هذا المدح مبينا عدم تخلفه عن حسن الظاهر بستر المعاصی و اجتناب الكبائر و أداء الفرائض و الاستقامة فی القول و الفعل مما يعد كاشفا عن الملكة. كما ناقش بعض ألفاظ المدح الأخری

↨

ص: ۶۶

مؤكدا عدم صلاحية إطلاقها علی غير من حسن ظاهره كقولهم: (صالح)، (زاهد)، (شيخ جلی) و نحوها.

ثم خلص إلی أنّ عدم الطعن فيمن وصف بواحد منها مع ذكره فی جملة حملة الشريعة و رواة الشيعة يزيد فی حسن حديثه و يكشف عن حسن سيرته و نقاء سريرته.

ثم بحث بعد ذلک مسألة مهمة للغاية، و هی عدم تفريق بعض العلماء فی مقام العمل و فی موارد الترجيح عند التعارض بين من مدح و من وثق صراحة، مؤكدا عدم تقديمهم الصحيح علی الحسن عند التعارض، ممثّلا بما دأب عليه الشيخ فی التهذيب و الاستبصار من الجمع بين المتعارضين من غير طعن فی سند الحديث الحسن أصلا.

و لهذا يری المصنف- قدس سره- ان توصيفهم لبعض بالوثاقة و لآخر بالصلاح، و لثالث بالزهد أو الديانة مثلا إنما هو لتفننهم فی التعبير.

و لقد ساق أمثلة كثيرة ممن قيل بحقهم مثل هذه الألفاظ فی أهم كتب الرجال الشيعية علی الإطلاق، مع اتفاق سائر العلماء علی وثاقتهم و جلالتهم و علو منزلتهم و مكانتهم فی هذه الطائفة، كما هو الحال فی زرارة، و أبان بن تغلب و البزنطی و أضرابهم.

أما عن اكتفاء بعضهم بكلمة (عظيم المنزلة) و نظائرها فی مجال التوثيق فقد استفاد منه- بعد أن نقل كلماتهم- إمكانية اتحاد اصطلاح القدماء مع اصطلاح المتأخرين فی (الصحيح) من جهة، و أعمية صحيح القدماء من جهة دخول الحديث الموثق فيه أيضا.

ثم أكد بعد ذلک علی ضوابط التصحيح و التحسين و التضعيف، و النظر إلی أصول هذا الفن، و التأمل فی ألفاظ المدح، و النظر فی مداليلها و ما اقترنت بها من أمور يستشف منها حسن الظاهر الكاشف عن الملكة، و بهذا

↨

ص: ۶۷

يصير الممدوح ثقة، و الخبر الحسن صحيحا.

ثم عطف الكلام إلی تبيين مثل هذه القرائن التی سبق و أن بحثها تفصيلا فيما سبق من فوائد مشيرا إليها فی هذه الفائدة علی وجه الاجمال مبينا من أخذ بها من العلماء.

ثم كشف النقاب عن الرواية عن الضعفاء فی عرف القدماء، و كيف انهم كانوا يعدونها من أعظم المطاعن و ذلک بأدلة كثيرة استخرجها من تراجم العلماء، ثم ضرب أمثلة أخری علی من عدت أحاديثه حسنة و وردت فی حقه من الأوصاف الجليلة التی لا

تنفك عن الوثاقة بل حسن الظاهر أيضا.
و من هنا نعى المصنف- قدس سره- تقسيم الحديث إلى أقسامه المعروفة، إذ حكموا من خلال هذا التقسيم على حسن أكثر الصحاح و أخرجوها عن دائرة الحجية مع ثبوت احتجاج من سبقهم بها.
لقد حاول المصنف- قدس سره- فى هذه الفائدة أن يفتح نافذة على تقسيم الحديث عند المتأخرين، ليطل الباحثون من خلالها على هذا المصطلح الجديد و ينظروا ما فيه و على ضوء ما طرحه من مفاهيم.

ص: ۶۸

الفائدة العاشرة فى استدراك ما فات الوسائل من الثقات و الممدوحين

اشارة

هذا هو العنوان الذى اختاره المصنف- رحمه اللّه تعالى- لهذه الفائدة التى سجل فيها ثلاثة آلاف و أربعمائة و تسعة و عشرين اسما لتكون مكملة لما سجله الشيخ الحر- رحمه اللّه تعالى- فى الفائدة الأخيرة من فوائد خاتمة الوسائل، و إن لم يجر المصنف فيها على منهج الشيخ الحر كما سترى.
و قبل بيان ما يتعلق بهذه الفائدة من أمور يحسن الرجوع بالقارئ العزيز إلى الفائدة الثانية عشرة و الأخيرة من فوائد وسائل الشيعة، و من ثم تسليط الضوء على منهج المصنف فى هذه الفائدة، لكى يتضح عن كثب طبيعة الاستدراك المسجلة هنا فنقول:
خصصت الفائدة الثانية عشرة من فوائد خاتمة وسائل الشيعة لذكر أحوال رجال السند بغض النظر عن وقوعهم فى أسانيد الوسائل أولا، و هذا هو ما صرّح به الشيخ الحر فى أول الفائدة المذكورة حيث قال: «و إنما نذكر هنا من يستفاد من وجوده فى السند قرينة على صحة النقل و ثبوته و اعتماده».
و لم يقصد الشيخ الحرّ ذكر ما فى كتب التراجم الشيعية من الأعلام، و لا جميع من ذكر فى كتب الرجال من الثقات و الممدوحين، بل اكتفى ببعض من ذكر فى أسانيد كتب الشيعة دون البعض الآخر، حسبما بينه من قرائن و أمارات و أسباب التوثيق و الاعتماد، التى قد تنطبق على الكثيرين جدا ممن ليس لهم فى فائدة الوسائل عين و لا أثر، فهو قد أعطى ضابطة كلية- إن صح

ص: ۶۹

التعبير- لمعرفة الرواية المقبولة سندا و لم يرد إحصاء الموارد التى تنطبق عليها هذه الضابطة.
و يدلنا على ذلك ما جاء فى الفائدة المذكورة من أمور و هى:
۱- قوله فى أول الفائدة المذكورة: «لكنى لم أذكر كل أصحاب الكتب»- و إذا ما علمنا انه ضبط فى آخر الفائدة الرابعة ما يزيد على ستة آلاف و ستمائة كتاب من كتب الشيعة- و ان جميع ما ذكره من أسماء فى الفائدة المذكورة من أصحاب الكتب و غيرهم لا يزيد على ألف و خمسمائة اسم، اتضح لنا ان الشيخ الحر ليس بصدد الإحصاء فى الفائدة الأخيرة.
۲- ما ذكره عن الشهيد الثانى من وثاقة جميع رواة حديث الشيعة الذين كانوا فى زمن الشيخ الكلينى، و الذين من بعده إلى زمن الشهيد الثانى، و هذا هو اختيار الشيخ الحر و مرضية إذ لم يتعقبه بشىء، و لا شك أن عدد رواة الشيعة فى تلك الفترة- و هى

تزيد على ستة قرون أكثر مما سجله الشيخ الحر العاملى من أسماء الثقات و الممدوحين فى الفائدة الأخيرة التى ضمت بعض أسماء المتأخرين عن عصر ثقة الإسلام لا كلهم.

٣- تصريحه بوثاقة أربعة آلاف رجل من أصحاب الصادق عليه السلام، و الموجود فى رجال الشيخ الطوسى- حسبما أحصيناه- ثلاثة آلاف و مائتين و أربعة و عشرين اسما فى باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، و ما ذكره الشيخ الحر فى الفائدة الأخيرة من الوسائل من أصحاب سائر الأئمة عليهم السلام و غيرهم ممن لم يدرك ذلك العصر البهى هو أقل من نصف العدد المذكور فى باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام من رجال الشيخ.

هذا فضلا عن استثناء من ضعف من الرواة مع من لم تنطبق عليه موجبات الاعتماد و التوثيق.

↕

ص: ٧٠

و من خلال قراءتنا التفصيلية لما ورد فى هذه الفائدة من أسماء خرجنا بجملة وافرة من النتائج لعل أولاها بالذكر هنا هو أنّا وجدنا الشيخ النورى أراد بهذه الفائدة تعميم النفع و الفائدة، و ذلك بإحصاء ما فى كتب الرجال و التراجم و غيرها من أسماء الثقات و الممدوحين من الذين لم يسجلهم الشيخ الحر عن علم مؤكد بأكثرهم إن لم يكن بجميعهم، مع عدم الالتزام بمنهج الشيخ الحر الذى يجب مراعاته فى الاستدراك المصطلح و هو نظر المتأخر- فى استدراك ما فات على المتقدم- إلى منهج صاحب الأصل و الكيفية التى سار عليها فى تدوينه.

و قد بينا أن من منهج الشيخ الحر فى فائدة الوسائل الأخيرة هو الاقتصار على ذكر بعض من له رواية و وثق أو مدح فى كتب الرجال مع ترك الأكثر منهم من دون الالتفات إلى ما فى كتب التراجم من الأعلام.

و من هنا نرى ان فى عنوان فائدة المستدرك مسامحة ظاهرة، و قد يكون المصنف- رحمه اللّه تعالى- ملتفتا إليها إذ لم يذكر مثلا عبارة: «ما غفل عنه الشيخ الحر» أو: «ما لم يطّلع عليه» و نحوهما مما مرّ فى الفائدة الأولى و غيرها، بل قال فى مقدمة هذه الفائدة: «ما لم يذكره» و عدم ذكر الاسم- مع لحاظ منهج الشيخ الحر- له مسوغات كثيرة لا تدل على الغفلة.

و بعد بيان منهج الشيخ الحر- رضى اللّه تعالى عنه- فى الفائدة الأخيرة من الوسائل، و علاقة تلك الفائدة بعنوان ما نحن بصدده، آن الأوان للحديث عن أهم الأمور التى تضمنتها هذه الفائدة مبتدئين بمنهج النورى- رحمه اللّه تعالى- فى التوثيق و التحسين و على النحو الآتى:

أولا: منهج المصنف فى التوثيق و التحسين:

لم يختلف منهج المصنف عن منهج الشيخ الحر كثيرا فى مجال اعتماد القرائن و الأمارات الكلية فى التوثيقات الرجالية العامة، و قد بين

↕

ص: ٧١

المصنف جملة منها فى أول الفائدة محيلا إلى ما سيذكره منها فى تراجم الرواة فى هذه الفائدة و يمكن إجمالها جميعا بما يأتى:

١- كون الراوى من مشايخ على بن إبراهيم بن هاشم القمى فى تفسيره.

٢- كونه من مشايخ ابن قولويه فى كامل الزيارات.

٣- كونه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ الطوسى.

۴- روايهٔ أحد الثلاثهٔ عنه و هم: ابن أبى عمير، و البزنطى، و صفوان.

۵- روايهٔ أحد أصحاب الإجماع عنه على ما هو المشهور.

۶- روايهٔ الأجلاء المتفق على أمانتهم و وثاقتهم عنه.

٧- روايهٔ جعفر بن بشير، أو محمّد بن إسماعيل الزعفرانى عنه.

٨- كون الراوى من مشايخ النجاشى.

و قد سبق للمصنف و ان أفاض بشرح هذه القرائن و الأمارات و أقام مختلف الأدلهٔ على اعتمادها، و أفرد لبعضها فوائد مستقلهٔ كما هو الحال فى الفوائد السابعهٔ، و الثامنهٔ، و التاسعهٔ.

هذا و قد عثرنا على أمور اخرى استفاد منها المصنف فى توثيقاته الرجاليهٔ، سنشير إليها جميعا و ندل على مكان واحد من أماكن ورودها، و على النحو الآتى:

١- اعتماد كتب الرجال فى التوثيق كرجال النجاشى كما فى الترجمهٔ [۵٩٧] و قد يبين مستند العلماء فى توثيقاتهم و أخذه بها كما فى [١۵٠] و غيره.

٢- اعتماد كتب الحديث فى التوثيق و التحسين، إذ استخرج منها الأحاديث المرويهٔ عن أهل البيت عليهم السلام و فيها نوع مدح و ثناء بحق

↕

من ترجم له كما فى [٣١٧] و كثير غيره.

٣- اعتماده مشيخهٔ الإجازهٔ فى التوثيق كثيرا كما فى [٣۶١] و غيره.

۴- اعتبار رسائل الأئمهٔ عليهم السلام إلى ولاتهم و غيرهم من دلائل الوثاقهٔ و الأمانهٔ كما فى [٢٢۵٢].

۵- عدّه طعن أهل السنهٔ برواهٔ الشيعهٔ دليلا على وثاقتهم، لأن من آيهٔ جلالهٔ الراوى الشيعى و أمانته و شدهٔ ملازمته لأهل البيت عليهم السلام تضعيف العامّهٔ إياه وعده من غلاهٔ الشيعهٔ، كما فى [۴٧٩] و كثير غيره.

۶- الاستفادهٔ من اتحاد الراوى مع غيره تعارض التضعيف مع التوثيق، و من التعدد الوثاقهٔ كما فى [١٩٣٣].

٧- إثبات الوثاقهٔ من السند و التشيع من المتن، كأن يكون الراوى عنه من الأجلاء كما تقدم فى الأمارات المتقدمهٔ، و ان يكون المروى فيه فضيلهٔ أو منزلهٔ تثقل روايتها على صدور مبغضى الآل عليهم السلام كما فى [٢٠٢۵] و كثير غيره.

٨- اهتمام علماء الرجال بذكر أمور دقيقهٔ فى ترجمهٔ الراوى كذكرهم صلاهٔ أحد الأجلاء عليه عند وفاته يكشف- عنده- عن كونه من كبار مشايخ الإجازهٔ كما فى [٢۴۵٨].

٩- التصرف فى عبارات التوثيق الواردهٔ فى تراجم البعض بكتب الرجال و التى يمكن إرجاعها إلى غير صاحب الترجمهٔ، و جعلها نصا فيه، كما فى [۴٣٢].

١٠- اعتماد الوكالهٔ و ترضى المشايخ على أحد الرواهٔ، و ترحمهم عليه فى مجالات التوثيق و التحسين كثيرا.

١١- قولهم فى حق أحد الرواهٔ: (صحيح الحديث) أمارهٔ من أمارات التوثيق عنده كما فى [٢٨١٣] و غيره.

↕

على ان بعض هذه الأمور لم يعتمدها الشيخ الحر فى توثيقاته الرجالية.

ثانيا: منهجه فى التصنيف و الاستدراك:

اتبع الشيخ النورى- رحمه اللّه تعالى- منهجا واضحا فى تصنيف هذه الفائدة و طريقة ثابتة فى الاستدراك، و يمكن إجمال هذا المنهج بالأمور التالية:

١- عدم ذكر من ذكره الشيخ الحر العاملى- رحمه اللّه تعالى- فى الفائدة الأخيرة من الوسائل و وثقه.

٢- بيان وثاقة من ذكره الشيخ الحر و لم يذكر من وثقه أو مدحه.

٣- ترتيب الرواة بحسب الأسماء لا الحروف مع عدم العناية بترتيب الآباء، و جعل أسماء الرواة فى أبواب حيث ابتدأ بباب الألف ثم باب الباء و هكذا إلى باب الياء، ثم أفرد بابا للكنى، ثم بابا لمن صدر بابن، و اخرى فى النسب و اللقب.

٤- من ذكرهم من الرواة فى باب النسب و اللقب لم يبين حالهم من الوثاقة غالبا لمرور أكثرهم فى الأبواب المتقدمة فى الأسماء، و الظاهر أنه أراد وقوف القارئ على أسمائهم، إذ بين المصنف أسماء أصحاب الألقاب.

٥- مراعاة الاختصار و الإيجاز فى التراجم غالبا.

۶- الاكتفاء بذكر أمارة واحدة- فى الأعم الأغلب- على وثاقة الراوى.

ثالثا: مصادره فى هذه الفائدة:

أمّا عن مصادر الشيخ النورى فى هذه الفائدة فهى كثيرة و متنوعة إذ لم يقتصر فيها على كتب الرجال و الحديث، و إنما استفاد من كتب أخرى ككتب التفسير، و العقائد، و التاريخ، و الفضائل و غيرها.

↕

ص: ٧۴

و يمكن القول بأن أهم الكتب التى اعتمدها فى هذه الفائدة على الإطلاق، هو كتاب الرجال للشيخ الطوسى- قدس سره الشريف- إذ اقتبس منه معظم ما فى هذه الفائدة من أسماء.

هذا و لم تنحصر استفادة المصنف من كتب الشيعة فحسب، بل استفاد أيضا من كتب أهل السنة فى كثير من المواضع، لا سيما فى تعيين الوفيات، أو بيان الاتحاد و الاشتراك فى الأسماء، و نحو ذلك.

رابعا: نوعية الاستدراك:

مرّ أن المصنف لم يراع منهج الأصل المستدرك عليه فى هذه الفائدة و ان اتبع سائر القرائن و الأمارات الكلية فى التوثيق المعتمدة فى خاتمة الوسائل، و أضاف لها أمورا أخرى لم تعتمد فى توثيقات الشيخ الحر- رحمه اللّه تعالى-.

و من استعراض طوائف الأسماء المستدرك بها فى هذه الفائدة يتضح لنا أن المراد هو تعميم الفائدة لا أكثر و ليس المراد بتسجيلها هو الاستدراك المتبادر عرفا كما مرّ.

و فيما يأتى صورة شاملة لطوائف الأسماء المسجلة فى هذه الفائدة، و على النحو الآتى.

١- الاستدراك بأصحاب النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم مثل العباس عم النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و خبّاب بن الأرتّ،

و عثمان بن مظعون، و هند بن أبی هالة ابن خدیجة الکبری علیها السلام- و هو ربیب رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- و أبی قتادة الأنصاری، و البراء بن معرور، و سفینة مولی النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و غیرهم من الصحابة- رضی اللّه تعالی عنهم-.

٢- الاستدراک بأزواج النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کأم أیمن

↕

ص: ٧٥

- رضی اللّه تعالی عنها-.

٣- الاستدراک بأولاد أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب- صلوات اللّه و سلامه علیه- کمحمّد بن الحنفیة- رضی اللّه تعالی عنه- أو بأصحابه الذین لازموه و تفانوا فیه أو استشهد بعضهم بین یدیه علیه السلام. و هم کثر، نذکر منهم: جاریة بن قدامة، و ثعلبة بن عمر، و أبا عمرة الأنصاری، و حذیفة ابن أسید و هو من الصحابة أیضا، و أبا الجوشاء و هو صاحب رأیته علیه السلام یوم خرج من الکوفة إلی صفین، و أبا جند بن عمرو و هو الذی عقر الشیطان [اعنی: جمل عائشة] فی البصرة، و ابن النباح مؤذنه علیه السلام الذی کان یقول فی أذانه: حیّ علی خیر العمل.

۴- الاستدراک بلیوث العرین، و الصفوة من العبّاد المؤمنین، و الخیرة من أصحاب الأئمة المیامین علیهم السلام من الذین ذبوا عن حرم آل الرسول صلّی اللّه علیه و آله و سلّم وضحوا بأرواحهم بین یدی خامس أصحاب الکساء علیه الصلاة و السلام فی صبیحة عاشوراء، و ضربوا باستشهادهم یوم الطف أروع أمثلة التضحیة و الفداء فی سبیل العقیدة و المبدأ، کزاهر مولی عمرو بن الحمق الخزاعی الشهید فی الحملة الأولی، و شوذب مولی شاکر، و عابس بن شبیب، و أبی ثمامة الأنصاری الذی لم ینس الصلاة فی لحظات عمره الأخیرة حتی قال له الحسین علیه السلام: «ذکرت الصلاة، جعلک اللّه من المصلین» و من نصر الحسین علیه السلام حیا و میتا مسلم بن عوسجة، و من رفض الذلّ و الهوان، و أبی إلّا أن یعیش حرا و یمضی سعیدا هانی بن عروة صاحب المقام المحمود، و لمقامه الشریف زیارة مأثورة معروفة لدی الشیعة، و هو من شهداء الحق و الفضیلة عند اللّه سبحانه.

ثم إن المصنف- رحمه اللّه- قد استدرک بهذه الفائدة بینبوع الوثاقة و معدن العلم و الحکمة و الفضیلة، و جبل الکرامة، حامی بیوتا مطهرة أذن اللّه

↕

ص: ٧۶

لها أن ترفع و یذکر فیها اسمه مسلم بن عقیل بن أبی طالب علیه السلام.

و هل یصح أن یغفل الشیخ الحر مثل مسلم فیستدرک به علیه؟ و هل ترک ابن عقیل سلام اللّه علیه فضیلة لغیره أو مکرمة لسواه من غیر أهل البیت علیهم السلام حتی ینسی؟

ان الأقرب إلی الحق و الصواب هو ان المصنف رام بتسجیل هذه الأسماء الزکیة الافتخار بأن هکذا عندنا نحن معاشر الشیعة من عیون الرجال.

۵- الاستدراک بأصحاب سائر الأئمة علیهم السلام و أکثر من ذکر منهم هم أصحاب الإمام أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام.

۶- الاستدراک بمن تأخر عن عصر آخر الأئمة علیهم السلام من رواة الشیعة الإمامیة.

٧- الاستدراک بثقات الفرق المنحرفة عن الخط الإمامی کثقات الفطحیة و الواقفیة و غیرهم.

٨- الاستدراک بالنساء الراویات کما فی التراجم [٢٣۵] و [٢٣۶] و [٢٣٧] و [٢٣٨] و [٢٣٩] و [٨٧١] و [١٧٩٠] و [٢٣٠٠] و

غيرها.

۹- الاستدراك بأعلام أهل السنة كمالك بن أنس، و محمّد بن مسلم ابن شهاب الزهری، و ابن أبی ليلی القاضی المعروف، و مقاتل بن سليمان، و غيرهم.

۱۰- الاستدراك ببعض الضعفاء، و الدفاع عنهم- مع الأسف- كاستدراكه بمنخّل بن جميل، و يونس بن ظبيان و غيرهما.

و لعل ما سجله من أسماء بما مر فی الفقرتين الأخيرتين هو مما لا يؤيده عليه أحد من أعلام الشيعة.

↕

ص: ۷۷

خامسا: الردود و المناقشات:

ردّ المصنف فی هذه الفائدة علی الكثير من علماء الرجال، كما ناقش البعض منهم مناقشات مطولة أحيانا فی تراجم معدودة، و تعجب و استغرب من طائفة أخری من العلماء نتيجة لحكمهم بعدم الوثاقة علی بعض الأعلام الذين وثقهم المصنف فی هذه الفائدة، و لقد كان الحق معه فی أغلب هذه الردود و المناقشات، لأنه قد اعتمد فی أغلبها علی أدلة قوية استخرجها من مصادر شتی رجالية و غيرها، إلّا أنه أخفق فی بعضها لا سيما فيما يتعلق بالضعفاء المجمع علی ضعفهم تقريبا، و فيما يأتی جملة مختصرة من هذه الردود و المناقشات.

۱- رد نسبة الغلو إلی بعض الرواة، و مناقشة من اتهمهم بذلك مع الاضطرار إلی التوسع فی تراجم من اتهم بالغلو و بيان حاله و إثبات خلو أقواله و ما رواه من رائحة الغلو، و رجوع من غلا إلی الحق و حسن حاله و صحب الأئمة من آل البيت عليهم السلام كما فی [۱۳۶۳] و غيره.

۲- رد نسبة وضع كتاب سليم بن قيس الهلالی إلی ابان بن أبی عياش بجملة من الأمور حاول اختصارها كما فی [۴] لما مر منه فی الفائدة الثانية من تفصيل حال هذا الكتاب و إثبات نسبته إلی مؤلفه.

۳- رد نسبة الوقف إلی بعض الرواة كما فی ترجمة إبراهيم بن أبی بكر برقم [۱۸] و غيره.

۴- الرد علی ابن الغضائری كثيرا فی التراجم كما فی [۲۵۱۰] و [۱۳۶۳] و [۲۱۸۰] و علی جميع من وافقه من الرجاليين كما نراه فی ترجمة الفتح بن يزيد، و عدّه ما جاء فی كتبهم من الأوهام.

۵- مناقشته للنجاشی و العلّامة فی ترجمة صالح بن سهل الهمدانی

↕

ص: ۷۸

مع الإطالة فی بيان حاله و تبرئته مما قذف به.

۶- الردّ علی الكشی فی ترجمة الصحابی عبد اللّه بن مسعود، مع التعجب ممن اقتصر من الرجال فی ترجمته علی ما فی الكشی.

۷- الرد علی الشيخ سليمان بن عبد اللّه الماحوزی كثيرا و التعجب منه أحيانا كما فی ترجمة طرمّاح بن عدی برقم [۱۴۱۲]، و ترجمة عقيل بن أبی طالب برقم [۱۸۲۴]، و كذلك الحال فی التراجم [۲۴۹۱] و [۲۳۹۱] و [۲۴۲۱] و غيرها.

۸- الرد علی العلّامة المجلسی و التعجب مما ذكره فی الوجيزة بحق بعض الرواة كما فی [۲۳۹۲] و [۲۳۲۸] و [۱۴۱۷] و [۱۸۲۴]، و غيرها.

٩- الرد على الشيخ أبی علی الحائری ردا مشوبا بالتحامل كما فی [٢٢٦٧] و [٢٦٠٨].
١٠- مناقشته للسيد صاحب المدارك كما فی الترجمة [٢٣٩١].
١١- الرد على جميع الرجاليين تقريبا فی ترجمة يونس بن ظبيان برقم [٣٢٦٠] و الإطالة فی ترجمته أكثر من غيره، و فی جميع ما ذكره من أدلة اختلاف واسع يظهر منه الاتفاق على تضعيفهم ليونس بن ظبيان.
١٢- الرد على نسبة التسنن إلى بعض الرواة، و التأكيد على تشيعهم بمختلف الأدلة كما فی [٩٧٣] و غيره.
١٣- الرد أحيانا على من ذهب إلى الاتحاد بين راويين مع اختيار التعدد كما فی [٢٠٥٤].

سادسا: التنبيهات فی التراجم الرجالية:

من خلال تتبعنا لجميع ما ذكره المصنف- رحمه اللّه تعالى- فی هذه الفائدة، وقفنا على جملة من التنبيهات المهمة نعرضها على النحو الآتی:

١- التنبيه على تعدد الرواة مع اتحادهم فی الأسماء كما فی [٥٢١]

↕

و [٨٤٣] و غيرهما.
٢- تصحيح الأسماء المصحفة كما فی [٢٧٢٦] و غيره.
٣- التنبيه على المشتركات و الإطالة فيها أحيانا كما فی [٧٢١] و [٧٢٥].
٤- الإشارة إلى الأخطاء الحاصلة فی التراجم لدى بعض العلماء كما فی [٣١٧١] و غيره.
٥- التنبيه على بعض النكات المهمة فی التراجم، منها ما يتعلق برواية الأئمة عليهم السلام عن جدهم صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فان كان المخاطب من أهل السنة حدثوه بلغة الاسناد، بخلاف ما لو كان من شيعتهم، لما بينهما من فارق الاعتقاد بمنزلة أهل البيت عليهم السلام.
٦- التنبيه كثيرا فی توثيقاته للرواة على وجود من سبقه فی توثيقهم أو عدهم من الممدوحين.
٧- التنبيه على اختلاف النسخ الرجالية أو الحديثية، و خطأ النساخ و تحريفاتهم و تصحيفاتهم، و قد أكثر المصنف من هذه التنبيهات المهمة، نشير إلى بعضها اختصارا.
أ- التنبيه على وجود كلمة (ثقة) فی رجال العلامة بحق صاحب الترجمة [٣٦٧]، و لا وجود لها فی معظم النسخ الأخرى، و قد تكرر ذلك فی تراجم اخرى كما فی [١٦٩٧] و [٤٢٨] و غيرهما.
ب- التنبيه على عدم وجود كلمة (ثقة) فی نسخته من كتاب رجالی بخط مؤلفه، مع وجودها فی النسخ الأخرى لهذا الكتاب و نقل العلماء لها منه أيضا كما فی [٧٤٥] و لهذا نراه لا يعتمد على هذا التوثيق بل يستظهره من وجوه اخرى.
ج- التنبيه على جودة ما اعتمده من النسخ الخطية، كنسخته من

↕

كتاب رجال النجاشی المكتوبة فی عهد مؤلفه كما قال فی [٦٧٨]، أو نسخة من كتاب التهذيب صحيحة جدا كما قال فی

[۱۵۹۲] و غیر ذلک.

د- التنبیه علی اختلاف النسخ الرجالیة فی ضبط ألقاب الرواة کما فی [۸۶۹] أو الأسماء کما فی [۲۰۴۷].

ه- التنبیه علی الاختلاف الحاصل بین کتب الحدیث و کتب الرجال فی أسماء الرواة کما فی [۱۶۹۲] و [۳۳۱۳].

و- التنبیه علی تصحیفات النساخ و تحریفاتهم بما له علاقة مباشرة فی التوثیق أو التجریح کما فی [۷۲۸]، أو بما له علاقة فی ازدیاد طبقات الرواة کتحریفهم (ابن) إلی (عن) کما فی [۳۳۷۴] و غیرها من التحریفات و التصحیفات.

سابعا: أمور اخری:

هناک بعض الأمور الأخری التی وقفنا علیها فی هذه الفائدة نذکر منها:

۱- ذکره طرفا من أخبار المترجمین فی هذه الفائدة و مدی اتصالهم بأهل بیت العصمة علیهم السلام کما فی جعدة بن هبیرة ابن أخت أمیر المؤمنین علیه السلام [۳۹۸] الذی قال له عتبة بن أبی سفیان: انما لک هذه الشدة فی الحرب من قبل خالک! فقال له جعدة: لو کان خالک مثل خالی لنسیت أباک.

کما یذکر الکثیر من فضائلهم لا سیما إذا کانوا من صحابة النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کما فی [۲۷۶] و [۱۱۹۱] و [۱۴۲۱] و غیرها.

۲- یذکر ما جری لبعض الرواة مع الأئمة علیهم السلام بما یدل علی منزلتهم عندهم علیهم السلام و دعائهم لهم بظهر الغیب بما یفید حسن سیرتهم کما فی [۲۶].

↕

ص: ۸۱

۳- التعرض إلی معاناة أهل البیت علیهم السلام و ما جناه الأوغاد بحقهم حقدا علی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی مواطن متفرقة من هذه الفائدة کما فی [۲۱۱۴] و [۱۴۴۷].

۴- التعرض إلی ما قاله بعضهم من الشعر، لا سیما العقائدی الهادف کشعر سفیان بن مصعب العبدی [۱۱۸۹] و غیره.

۵- التوسع فی إیراد بعض القصص و الحکایات الطریفة التی تنطوی علی عظة نافعة، کما فی [۱۵۸۳].

۶- نقله الروایات من کتب الحدیث بلا إسناد فی الغالب مع الإحالة إلی مصدرها اختصارا، و لکنه قد یذکر الاسناد کاملا لنکتة فی المقام کما فی [۳۳۶۳]، فراجع.

۷- اتباعه نظام الإحالة فی تراجم الرجال إلی الفوائد المتقدمة لا سیما الفائدة الثانیة کما فی [۴۱۶] و السادسة کما فی [۱۹۳۱] و غیرهما.

۸- تعرضه إلی مباحث درائیة فی عدة مواضع من هذه الفائدة، کمناقشته لقول النجاشی: «لیس بذاک» فی الترجمة [۲۱۵۵] و بیان دلالة هذه الکلمة. و کذلک قولهم: «و حدیثه لیس بذلک النقی» فی الترجمة [۸۳]، أو المناقشة فی لفظة: «وجه» و دلالتها بصورة مختصرة کما فی [۱۹۲۱]، أو بیانه معنی قول النجاشی «و کان علوا» فی [۱۹۳۱]، أو بیانه اختلافهم فی دلالة بعض الألفاظ علی المدح أو التوثیق أو عدم دلالتها علی شیء من ذلک کما فی [۶۷۷].

ثامنا: المؤاخذات علی ما فی هذه الفائدة.

هناک بعض المؤاخذات التی یمکن ان تسجل علی الشیخ النوری فی هذه الفائدة، و هی:

١- لقد أشار المصنف إلی أن ذم أهل السنة لأحد رواة الشیعة ینبغی

↕

ص: ٨٢

أن یعد من مدائحه کما فی الترجمة [۴] و قد مر عنه فی الفوائد السابقة تصریحه بأن مدح أهل السنة و قدحهم سواء، إلّا أنا وجدناه قد اعتمد توثیق ابن حجر لصاحب الترجمة [٣۶]، و کان علیه ان یقتصر علی ما ذکره من أمارات الوثاقة، و لا یردفها بتوثیق ابن حجر مراعاة للتصریحات السابقة.

٢- قد یعتمد علی إثبات وثاقة شخص ما علی روایة رواها ذلک الشخص بعینه، و لا یخفی بأن هذا الشخص متهم بجر منفعة لنفسه، کما حصل فی الترجمة [١۴٨۵]، و کذلک فی [١۵١٢]، هذا مع التفات المصنف- رحمه اللّه تعالی- إلی ذلک، و تبریره علی أساس وقوع الأجلة فی طریق الروایة، و هو کما تری! ٣- الاعتداد بعدم الاستثناء من کتاب نوادر الحکمة فی مجال التوثیق کما فی [١٨٨٧]، و الرد علی الاستثناء الحاصل لبعض الرواة کما فی [١۶٧٠]. و هذا ما یشکل اضطرابا فی منهج التوثیق.

۴- الاستدراک بمن لم یذکر له فی ترجمته أمارة علی التوثیق، سوی أنه روی عنه فلان أو فلان، و عند تتبعنا لمثل هذه الموارد وجدنا أن الراوی عنه أیضا غیر منصوص علی وثاقته، و هی موارد قلیلة کما فی [١٩٧٠] و غیره.

۵- اعتماده علی أمارات غیر متفق علیها فی التوثیق، و الأکثر علی خلافها.

۶- الخروج عن منهجه فی الاختصار کما نص علیه فی أول الفائدة، حیث أطال فی تراجم کثیرة کما هو الحال فی [١٣] و [٣٩] و [۵۵] و [۶١] و [۶٢] و [۶۶] و [٩١] و [٩۵] و [٩۶] و [١٢٠] و کثیر غیرها.

٧- توثیقه لمن لم یوثق قط کمقاتل بن سلیمان، و منخل بن جمیل، و یونس بن ظبیان کما أشرنا إلیهم فیما تقدم.

٨- الاستدراک بأهل السنة کمالک بن أنس، و الزهری و قد تقدمت

↕

ص: ٨٣

الإشارة إلی ذلک أیضا.

إلی غیر ذلک من الهنات الطفیفة الأخری التی لا تقلل- بنظرنا- من أهمیة هذه الفائدة لما فیها من الایجابیات الکثیرة التی نترکها للقارئ العزیز نفسه.

↕

ص: ٨۴

الفائدة الحادیة عشرة حول موقف الأخباریین من حجیة القطع

لحجیة القطع أکثر من معنی إلّا أن المراد منها فی المباحث الأصولیة هو التنجیز و التعذیر.

و لما کان ثبوت القطع لدی القاطع أمرا وجدانیا لا یمکن إنکاره، و ان من یحصل لدیه مثل هذا القطع یکون قطعه حجة و منجّزا علیه عند سائر الأصولیین، لذا احتدم نقاشهم مع الأخباریین الذین نسب إلیهم- کما فی هذه الفائدة- القول بعدم حجیة القطع.

و قبل بیان موقف المصنف من هذه النسبة یحسن بنا التأکید علی ثلاثة أمور، و هی:

الأول: اتفاق الشیعة الإمامیة من الأصولیین و الأخباریین علی عدم حجیة أدلة عقلیة ظنیة مثل القیاس و الاستحسان، و نحوهما،

اقتداء بأهل البيت عليهم السلام حيث تواتر عنهم عليهم السلام النهى المطلق عن استعمال مثل هذه الأدلة فى استنباط الأحكام الفقهية.

الثانى: اختلافهم فى حجية الأدلة العقلية القطعية فى مجال استنباط الأحكام الشرعية. حيث ذهب المشهور منهم إلى صحة ذلك، و منعه الأخباريون، بمعنى عدم تحققه كما سيأتى فى هذه الفائدة.

الثالث: المراد من حكم العقل هنا هو ما يصدره على نحو الجزم و اليقين، غير مستند بذلك إلى الكتاب و السنة بخصوص الأحكام الشرعية، و ليس المراد منه الحكم العقلى الواقع فى مبادئ التصديق بالكتاب و السنة و لا الحكم الواقع فى طولهما فى مرحلة معلولات الأحكام الشرعية كحكم

↕

ص: ٨٥

العقل بوجوب الامتثال فهذا لا إشكال فى حجيته عند الجميع.

ثم ان الشيخ النورى- رحمه اللّه تعالى- قد افتتح هذه الفائدة بإنكار هذه النسبة إلى الأخباريين، مصرحا بأن ما يظهر من كلماتهم هو على خلاف ما نسب إليهم من إنكار حجية القطع الحاصل من العقل.

ثم بين أصل اشتهار هذه النسبة إليهم، و هو كلام الشيخ الأنصارى- قدس سره الشريف- فى رسالته: «حجية القطع». حيث نقل عنه ما حكاه عن المحدث الأسترآبادى- رحمه اللّه تعالى- من تقسيمه العلوم إلى ما ينتهى إلى مادة قريبة من الإحساس، و إلى أخرى بعيدة عنه مع وقوع الاختلاف فى الثانى دون الأول على تفصيل بين فى محله.

و قد استفاد الشيخ الأعظم- طاب ثراه- من كلام الأسترآبادى- رحمه اللّه تعالى- عدم حجية إدراكات العقل- عنده- فى غير المحسوسات، مبينا من استحسن كلام الأسترآبادى من الأخباريين المتأخرين عنه كالمحدث الجزائرى و البحرانى- رحمهما اللّه تعالى- حيث ذهب الأول إلى القول بحكم العقل فى البديهيات، أما فى النظريات فان وافقه النقل و حكم بحكمه فهما متّفقان، و ان تعارضا قدم النقل عليه.

أما الثانى فقد استحسن هذا الكلام و أيّده.

و يرى المحدث النورى ان ما استفاده أستاذه الشيخ الأنصارى من كلام الأسترآبادى غير تام، و ان الأسترآبادى لم يقصد حصر المعرفة البشرية بأدوات الحسّ و التجربة: بل غرضه حصر المعرفة بالدليل الشرعى النقلى و إلغاء الدليل العقلى النظرى فى مجال استكشاف الحكم الشرعى، و انه ليس فى كلامه إشارة أو تصريح إلى عدم حجية حكم العقل القطعى. بل الظاهر منه نفى حجية الإدراك الظنى و الاستنباطات الظنية فى نفس الأحكام الشرعية.

↕

ص: ٨٦

و قد استدل المحدّث النورى على ذلك بأمور كثيرة نذكر منها ما يأتى:

أولا- الاستدلال بالمواضع الساقطة من عبارة الأسترآبادى المنقولة، و الاستفادة من هذه المواضع بأن مقتضى ما أفاده الأسترآبادى هو عدم جواز الاعتماد على الدليل الظنى فى أحكامه تعالى سواء كان ظنى الدلالة أو الطريق أو كليهما.

مبررا لأستاذه هذا السقط بأنه لم يكن عنده كتاب الفوائد المدنية للاسترآبادى و إنما نقل النص عن حاشية المعالم، و كذلك الحال فى نقله عن السيد الجزائرى بالواسطة.

ثانيا: نقل عن الفوائد ما يفيد الإشارة إلى كون حكم العقل القطعى حجة عنده و نفى الاستنباطات الظنية، كما نقل نصا آخر

صريحا بإفادة هذا المعنى.

ثالثا: نقل نصا آخر يفيد عدم جواز العمل بالظن المتعلق بنفس أحكامه تعالى ثم كشف عن إبطال الأسترآبادى التمسك بالاستنباطات الظنية من الكتاب و السنة و الاستصحاب و البراءة و القياس و الإجماع فى نفس أحكامه تعالى، بما يفيد انه كان لا يرى للعقل إدراكا قطعيا فى استنباط الأحكام الشرعية، و إلا لعده من جملة هذه الأمور، بل لقدمه على الاستصحاب و ما يليه.

رابعا: نقل نصا من الفوائد يفيد وجوب أخذ أصول الدين و فروعه من أصحاب العصمة عليهم السلام و ان العقل لا يستقل بإثباتها، خاصة الفروع.

خامسا: اهتم ببيان رأى الأسترآبادى فى تقسيم الأخبار على نحوين.

أحدهما: ان تكون صحة مضمون الخبر متواترة، و هذا لا يجوز التناقض فيه.

الآخر: وجود قرينة دالة على صحة مضمونه و اعتباره، و من جملة هذه

↕

ص: ٨٧

القرائن مطابقة المضمون للدليل العقلى القطعى.

سادسا: بين سبب ردّ الأسترآبادى- بنص منه- للترجيحات الاستحسانية بأمرين.

أحدهما: لم يرد من الشارع إمضاء لها بل ورد النهى عنها.

الآخر: عدم ظهور دلالة عقلية قطعية على حجيتها.

و هكذا نجد المصنف- رحمه اللّه تعالى- ينقل ما هو صريح بحجية إدراك العقل إذا كان قطعيا.

و فى آخر ما اقتبسه من نصوص عن الفوائد لرد هذه النسبة نقل عنه كلاما مهما- و هو عنده بخطه- يؤيد فيه صراحة ما ذكره المصنف آنفا، و انه على الرغم من حصره لإدراك الحكم الشرعى عن طريق الدليل النقلى و إلغاء ما سواه، فإنه لو فرض وجود الإدراك العقلى القطعى لذلك لكان حجة عنده.

أما عن المحدث الجزائرى فقد دافع عنه النورى أيضا مبينا انه تبع أقوال الأسترآبادى و عنون مطالب كتبه على غرار ما ورد فى الفوائد ثم نقل عنه كما نقل عن الأسترآبادى أمورا تبين ان ما أسقطه من أدلة العقل إنما هو الأدلة الاستحسانية التى يعبر عنها بالاستنباط الظنى و أورد تصريحه فى وجوب تأويل الدليل النقلى إذا تعارض مع الدليل العقلى ذى المقدمات البديهية.

و أما عن بيان موقف الشيخ الحر من هذه المسألة فهو لا يحتاج إلى بيان لتصريح الشيخ الحر- قدس سره- بحجية حكم العقل القطعى إذ قال فى الفائدة الثامنة فى بيان القرائن المعتبرة على ثبوت الخبر: «و منها: موافقته لدليل عقلى قطعى» §خاتمة الوسائل- الفائدة الثامنة ٣٠/ ٢٤٧.§، إلّا أن المصنف لم يكتف بهذا التصريح بل تابع- رحمه اللّه تعالى- أقوال الشيخ الحر و آراءه فى كتبه الأخرى حول هذه

↕

ص: ٨٨

المسألة بالذات، و أطال فى نقل كلماته بما حاصله عدم وجود دليل عقلى قطعى فى شىء من مسائل الفروع و لو فرض وجوده فهو حجة.

اما عن كلام البحرانى- قدس سره- فى الحدائق، و الدرة النجفية، فقد بين المصنف عدم اختلافه عن كلام الأسترآبادى و لا كلام الجزائرى أو الشيخ الحر.

و استخلص رأيه بأنه يرى عدم استقلال العقل فى معرفهٔ الأحكام الشرعيهٔ بالقطع و اليقين، لا أنه يستقل و لا يكون- مع ذلک- حجهٔ.

أما عن رأى المصنف فى هذه المسألهٔ بالذات و الذى أفصح عنه فى آخر هذه الفائدهٔ فخلاصته: عدم تحقق الصغرى فى هذه المسألهٔ، أى:

عدم تحقق استقلال العقل فى مجال استنباط الأحكام الفرعيهٔ على نحو القطع و اليقين.

↕

ص: ۸۹

الفائدهٔ الثانيهٔ عشرهٔ فى نبذ من فضيلهٔ علم الحديث الشريف

فى هذه الفائدهٔ بيان لشرف علم الحديث، و أهميته القصوى، و دوره المتميز فى حياهٔ المسلم، و مكانته العظمى من التشريع، مع التأكيد على ضرورهٔ الجدّ فى دراسته و تدريسه.

لقد نقل المصنف- طاب ثراه- عن الشهيد الثانى- رضى اللّه تعالى عنه- كلاما ضافيا فى جلالهٔ هذا العلم و رتبته، و المثوبهٔ عليه مع تعريفه، و ما خصت به درايته من اهتمام بالغ، و انها المراد بعلم الحديث عند الإطلاق.

كما أورد عنه- قدس سرهما- بعض الآثار و الأخبار الواردهٔ فى فضل علم الحديث الشريف، ثم ساق المصنف ما ورد من عظيم الأثر عن سيدهٔ نساء العالمين فاطمهٔ الزهراء سلام اللّه عليها بأن حديث المصطفى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم كان يعدل عندها سبطى هذه الأمهٔ الحسن و الحسين صلوات اللّه و سلامه عليهم.

و كفى به دلالهٔ على شرفه و تفانى بضعهٔ النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم من أجل الحفاظ على سلامته.

ثم نقل عن صاحب المعالم- قدس سره- ما يؤكد على إعطاء الحديث حقه روايهٔ و درايهٔ، لأنه مدار أكثر الأحكام الشرعيهٔ. مع الثناء على السلف الصالح الذين بذلوا ما فى وسعهم لأجل تحقيق الغايهٔ من وجود الحديث الشريف.

ثم فصل المصنف دور العلماء فى هذا الحقل، و أورد عن كشف اللثام كلمهٔ رائعهٔ أوصى بها الفاضل الهندى- رحمه اللّه تعالى- إخوانه العلماء و المجتهدين بهذا الخصوص.

↕

ص: ۹۰

كما أورد عن غيره من العلماء ما يشحذ الهمم للتصدى إلى استخراج الكنوز المودعهٔ فى الحديث الشريف.

ثم ختم المصنف الكلام عن شرف الحديث و أهميته ببث حزنه و لوعته على افتقاره من يذاكره فى هذا العلم الجليل و كأنى به يقول:

أين الوجوه أحبّهاو أودّ لو أنى فداها

أمسى لها متفقدافى العائدين و لا أراها

ثم عطف- رحمه اللّه تعالى- إلى شرح حاله فترجم لنفسه ترجمهٔ مجملهٔ، ذكر فيها تاريخ ولادته، و دراسته و مشايخه ثم سفراته و رحلاته، و اختتم الكلام بتعداد مؤلفاته.

رحم اللّه تعالى شيخنا النورى، فقد كان- كما شهد تلامذته- صواما قواما مخلصا للّه فى عمله، مجدا فى أداء فرائضه، غزير الدمع من خشيته، متشفعا بالنبى و آل بيته صلّى اللّه عليهم و سلّم.

هذا و قد وافق الفراغ من آخر كلمة فى هذه الفائدة بقلمه الشريف اليوم العاشر من ربيع الآخر فى السنة التاسعة عشرة بعد الألف و الثلاثمائة من الهجرة الشريفة، و لم يمض طويلا ـ هذا القلم المعطاء - بعد إكمال هذه الخاتمة - إذ انتقل صاحبه إلى جوار الملك المنان فى ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة لسنة عشرين بعد الألف و الثلاثمائة من الهجرة الشريفة.

تغمده اللّه بواسع رحمته و أسكنه فسيح جناته.

↕

ص: ٩١

منهجية التحقيق:

للّه درّ من سمّى المحدث النورى (قده) بخاتمة المحدثين، فان ما أجادت به يراعه المباركة لهى بحق تعدّ من أعظم ما سطرته يراع العظماء من أمثاله. و لذلك كان العمل على خاتمة المستدرك من الصعوبة بمكان و غير خجلين من الإقرار بذلك، بالإضافة إلى نقص النسخ الخطية المتوفرة لدينا و التى تم العمل عليها.

و بعد:

فمن مميّزات مؤسّستنا منهجية العمل الجماعى، و لقد كان هذا المنهج هو الأصل فى عملنا مع ما للطاقات الفردية الضخمة المتوافرة من مساهمة فعالة فى صياغة هذا العمل ليخرج بهذه الحلة الفريدة نظرا لضخامته و تنوعه.

فخاتمة المستدرك و التى تحتوى على (١٢) فائدة هى عبارة عن اثنى عشر منهجا مختلفا و كل واحدة منها تحتاج الى جهد خاص و ذوق متميز.

و قد تمت الإشارة الى بعض الجهد المبذول فى مقدمة الفوائد و ما تطلّبته من إمكانات فى سبيل الوصول الى عرضها و نشرها بما يتناسب مع مالها من مقام شامخ فى نفوس طلبة العلوم. و لذلك لا يسعنا القول بأن العمل الذى أنجز، يمكن حصره فى لجان معينة و افراد خاصين نتيجة تشعبه و ضخامته، و عليه فقد تمت الاستفادة من كافة الطاقات المتاحة و التى بذلت جهدا مشكورا فى التعاون معنا لانجاز هذا العمل.

↕

ص: ٩٢

النسخ المعتمدة فى تحقيق الكتاب:

١- النسخة المحفوظة فى مكتبة نصيرى بطهران، و هى تشتمل على الفوائد الأولى و الثانية و الثالثة فقط، جاء فى آخرها: كتبه الحقير مهدى بن أبو القاسم الحسينى الكاشانى، هذا و على هذه النسخة حاشية لصدر الأفاضل (دانش) نصيرى امينى، هكذا ذكر ذلك فى أولها حفيده فخر الدين نصيرى امينى، و كذلك حاشية اخرى ليحيى بن محمّد شفيع الأصفهانى، و تقع هذه النسخة فى ٦٩٨ صحيفة من الحجم الوزيرى.

٢- مخطوطة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، و هى تحتوى على الفوائد السادسة إلى الثانية عشرة، و هى بخط المصنف قدس سره، و قد جاء فى أولها:

بسم اللّه الرحمن الرحيم الحمد للّه و صلّى اللّه على محمّد و آله آل اللّه الفائدة السادسة.

و فى آخرها:

و وافق الفراغ من هـذا المجلـد أيضا يوم العاشـر من ربيع الآخر يوم ولادة سـيدنا الإمام الزكى أبى محمّد الحسن بن على الهادى صلوات اللّه عليهما فى السـنة المباركة التى أخبر أهل الحساب بتوافق الأضـحى و الجمعة و النيروز فيها السـنة التاسـعة عشـرة بعد الألف و ثلاثمائة بيد العبد المذنب المسىء حسين ابن محمّد تقى النورى الطبرسى حامدا مصليا مستغفرا.

أى قبل سنة واحدة من وفاته كما و انه جاء فى الورقة الأولى عبارة هى:

بسم اللّه الرحمن الرحيم الحمد للّه الذى شـرفنى بزيارة هذه النسـخة النفيسة التى هى آخر أجزاء مسـتدرك الوسائل من تصنيف شيخنا العلامة النورى طاب ثراه و هى بخط يده الشريفة فى آخر عمره، فإنه توفى سنة ۱۳۲۰، حرره

↕

ص: ۹۳

خادمه المجاز منه العبد الفانى الشهير بآقا بزرك الطهرانى فى (۲۰- ع ۲- ۱۳۸۰).

۳- المطبوعة الحجرية: و هى نسـخة محفوظة فى مكتبة العلامة الحجة السيد عبد العزيز الطباطبائى نقل فيها جميع ما سبق لاستاذه الشـيخ آقا بزرك الطهرانى إثباته من حواش و تعليقات على نسـخته من خاتمـة مسـتدرك الوسائل، و حيث كان الطهرانى- كما هو معروف- من التلامذة المختصـين بالمحدث النورى (قدّس سرّه) و الذى يعد من كبار الأساتذة المختصين و البارعين فى هذا المضـمار، فأضـفى على هـذه النسـخة أهميـة متميزة عن غيرهـا من النسـخ الحجريـة الأخرى- و قيمـة أكـبر لا تخفى على ذوى الاختصاص.

هذا ما توفر لدينا من نسخ لنخوض بها غمار العمل على خاتمة المسـتدرك، و قد اعتمدنا صـيغة تلفيقية فى عملنا مع ما توفر بين أيدينا من مصادر تعدّ قليلة بالنسـبة إلى الكم الهائل الذى اسـتفاد منه المصنف (قده) فى تأليفه لهذا السفر القيم، و إن كنّا لم نأل جهدا فى سبيل تهيئة كل ما أمكن تهيئته من مصادر له.

و أخيرا نشـكر كافـة أصـحاب السـماحة و الاخوة الأفاضل الذين عاضدونا فى إصدار هذا السـفر العظيم و بهذه الحلة الجديدة و التى هى بحق مصداق من مصاديق عمل خاتمة المحدثين قدس سره.

هذا و آخر دعوانا ان الحمد للّه رب العالمين.

مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث

↕

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابِذة هذه

المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علیهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بِساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ١٣٤٠ الهجريّة الشمسيّة (=١٣٨٠ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ مِن خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلى التَحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم - مِن جِهةٍ اُخرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخَرَ

ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد"/ ما بينَ شارع "پنج رَمَضان" ومُفترَق "وفائى"/بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويّة الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)
الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)
مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)
التِجاريّهٔ و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹
امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظهٔ هامّهٔ:

الميزانيّهٔ الحاليّهٔ لهذا المركز، شعبيّهٔ، تبرّعيّهٔ، غير حكوميّهٔ، و غير ربحيّهٔ، اقتنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا توافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّهٔ و العلميّهٔ الحاليّهٔ و مشاريع التوسعهٔ الثّقافيّهٔ؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّهٔ) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحهٔ بقيّهٔ الله الأعظم (عَجَّلَ اللّهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم — إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللّهُ تعالى؛ و اللّهُ ولىّ التوفيق.


مركز القائمية اصفهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹